

220.5 مليون دينار قروض يوباك إلى شركة زميلة

انطلاق «الريم مول» في مايو 2024... فهل وصل التشغيل إلى نسبة تحويل الدين إلى حقوق ملكية؟

تبلغ تكلفة «الريم مول» 1.3 مليار دولار، ويوباك ضمن التحالف المؤسس، وقد تمت مساهماتها المالية في إطار هيكل استثماري معتمد يخدم مصلحة الشركة على المدى الطويل، وذلك من خلال اتفاقية قرض قابل للتحويل، وهي أداة استثمارية تجمع بين خصائص التمويل بالدين والاستثمار في حقوق الملكية، وللشركة الحق في تحويل كامل الدين بما في ذلك الفوائد المستحقة إلى حصة ملكية عند مراحل إنجاز محددة وتحقيق مؤشرات تشغيلية متفق عليها. مساهمون يتسائلون هل وصلت نسبة التشغيل والمؤشرات المتفق عليها لمستوى التحويل ورسملة الدين لحقوق ملكية؟ هناك ترقب من المساهمين لإفصاح توضيحي تكميلي.

بناء على تقدير الشركة الأم خيار تحويله إلى حقوق ملكية في المشروع وفقاً لتحقيق المشروع لأهداف تشغيلية معينة. وجدير ذكره أنه تم تعليق الفائدة، ولم تسجل إيرادات فوائده بمبلغ 31,744,547 دينار كويتي في البيانات المالية للعام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2025، وتم تعليق الفائدة بصورة مؤقتة، وتحتفظ الشركة الأم بحق إعادة إدراجها في المستقبل. جدير ذكره أيضاً أن أحدث حركة تمت على قروض يوباك للشركة الزميلة بعد أن وصل المبلغ إلى 248.530 مليون، وسددت الشركة الزميلة العام الماضي 28,013,125 دينار، ليصل الصافي القائم إلى 220,517 مليون دينار.

بلغت صافي قروض شركة يوباك إلى شركة زميلة 220.5 مليون دينار كويتي. تتعلق تلك القروض، أو ذات صلة، بمشروع الريم مول. وفقاً لسلسلة إفصاحات وبيانات مالية للشركة، يحق تحويل القروض إلى حقوق ملكية في المشروع عند بلوغ نسبة التشغيل لمستوى محدد، والمشروع تقريباً تم تدشينه في 29 مايو 2024، حيث بحلول الشهر المقبل سيكون مر نحو عامين على التشغيل، وهو من المشاريع العقارية المتميزة جداً في جزيرة الريم في أبوظبي. وتفصيلاً، تم إعطاء القرض إلى الشركة الزميلة لغرض إنشاء وتطوير مركز تجاري في الإمارات، ويحمل المبلغ فائدة سنوية مركبة طبقاً لاتفاقية القرض بنسبة 9.81%، ويحمل

19.724 مليون دينار تكلفة الأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً في «بيتك»

الممنوحة لهذه الفئة شاملة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة والمرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات والحوافز طويلة الأجل بما قيمته 7.825 ملايين دينار كويتي. المجموعة الرابعة: وهم المعرضون للمخاطر المالية لعدد 5 من كبار المسؤولين، وبلغ مجموع الأجر المحملة على عام 2025 لهذه الفئة 2.612 مليون دينار كويتي، وتشمل حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة، بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات والحوافز قصيرة الأجل والمكافآت النقدية السنوية الثابتة والمتغيرة والحوافز طويلة الأجل.

حيث شملت إجمالي المكافآت ومكونات الأجر الثابتة والمتغيرة والمرتبات والاستحقاقات والحوافز طويلة الأجل بمجموع 3.940 مليون دينار. المجموعة الثانية: عدد 16 مسؤولاً وكبير تنفيذيين، ويبلغ مجموع الأجر المحملة على عام 2025 لهذه الفئة 5.338 مليون دينار، وتشمل حزمة المكافآت ومكونات الأجر الثابتة والمتغيرة والمرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات والحوافز قصيرة الأجل والمكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية. المجموعة الثالثة: موظفوا الرقابة المالية والمخاطر بعدد 189 موظفاً ومسؤولاً، وتشمل حزمة المكافآت

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الداعية والداعمة لأعلى درجات الشفافية، جاء في التقرير الرسمي السنوي لبيت التمويل الكويتي «بيتك» عن العام الماضي بشأن قواعد الحوكمة، والتي يتوجب في ضوئها ذكر إجمالي الأجر والمكافآت المحملة على عام 2025 للأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً، ووفقاً للتقرير فقد تضمنت أجر ومكافآت وحوافز إجمالية بلغت 19.724 مليون دينار. المجموعة الأولى: وتشمل الرئيس التنفيذي ورئيس المخاطر ورئيس المالية ورئيس التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى ثلاثة من المناصب الواجب ذكرها لم تكن ضمن المناصب الخمسة الأخرى

براعم الأرباح تظهر لأول مرة في مؤشرات 2026

الرئيسي 50 يرتفع 5.18% بعد سلسلة جلسات الثقة والتعويض

القيمة السوقية 53.6 مليار ومكاسب بداية الأسبوع 129.7 مليون دينار



السوق بين الرغبة الجامحة بالاستثمار والترقب لطي صفحة التوترات نهائياً

كتب محمود محمد:

حفاظ السوق على قيمة تداولات أمس كسرت حاجز 108.9 ملايين دينار هي أهم وأكبر المكاسب ، إذ واكب النشاط أمس ارتفاع أسهم 81 شركة فيما تراجعت 30 أخرى من إجمالي 133 سهم شملهم التداول. وأغلقت القيمة السوقية أمس عند مستوى 53.622 مليار دينار بارتفاع 129.7 مليون ، وتراجعت قيمة التداولات 24.4% والصفقات 15.6% والكمية 15.8% . وعلى صعيد حركة المؤشرات فقد نما مؤشر السوق الأول للعام بنسبة 0.08% و 0.25% على التوالي، وارتفع "الرئيسي" 1.15%، وصعد "الرئيسي 50" بنسبة 1.61%، وذلك عن مستوى يوم الخميس. سجلت البورصة الكويتية تداولات في جلسة بقيمة 108.94 مليون دينار، موزعة على 471.52 مليون سهم، و28.44 ألف صفقة.

وقطاعياً، فقد شهدت البورصة ارتفاعاً بأداء 8 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ20.81%، بينما تراجع أداء 3 قطاعات على رأسها المواد الأساسية بنسبة 1.45%، واستقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

تقدم سهم "الأنظمة" ارتفاعات الأسهم البالغ عددها بنسبة 20.81%، بينما تراجع سعر 30 سهماً على رأسها "ورقية" بواقع 4.72%، واستقر سعر 21 سهماً.

وتصدر سهم "مشاريع" المرتفع 0.69% أحجام التداول بـ36.99 مليون سهم، وتقدم "بيتك" المنخفض 0.62% نشاط السيولة بقيمة 13.82 مليون دينار.

والمضاربة ، والبناء على ما حققه السوق من طفرة استثنائية خلال الأسبوع الماضي . وفقاً لمصادر استثمارية ترى أن جزء من النشاط الذي يخيم على السوق هو قراءة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لسلسلة من المعطيات والتوجهات والتحركات خصوصاً من جهة الحكومة والتي تكاد تكون بشكل إيجابي تظهر بصمة أو ملامح ملف جديد إيجابي فخطوة توقيع وزارة المالية اتفاقية مع الشركة الكويتية للتخزين والتي تمثل نواة كيان عملاق كبير مطلوب للسوق في الوقت الراهن وهو من أهم القطاعات التشغيلية والذي يحظى بطلب عالي وكبير بعد فجوة حدثت مؤخراً وطلبات إرتفعت فجأة بسبب الأحداث، مروراً بمرسوم إلغاء جهاز متابعة الأداء ضمن سياسية إعادة الهيكلة وترشيد النفقات والمراجعة العامة بشمولية للرؤية.

حالة الزخم التي يشهدها السوق مؤخراً مدفوعة بعوامل فنية ومالية مستحقة سواء من الشركات وعوائدها ومستقبلها ونمو أنشطتها وأعمالها التشغيلية والشق الآخر الذي مهد الطريق لهذا التفاعل هو الهدوء الجيوسياسي المتأرجح ، والذي ما إن إستمرت حالة الهدوء ستكون بمثابة تاصيل وترسيخ للمكاسب وفتح صفحة جديدة للعام وأن كانت تعتبر متأخرة لكن الشركات والقطاع الخاص عموماً بما عُرف عنهما من نشاط فهما قادرين على التعويض والعودة من جديد بقوة .

للمرة الأولى منذ بداية العام الحالي 2026 تظهر براعم المكاسب الخضراء على مؤشرات السوق بنسب متفاوتة ، حيث عوضت القيمة السوقية للبورصة خسائر بلغت نحو 5.5% وأمس ظهر في عداد العام الحالي مكاسب بنسبة 0.16% حيث أغلقت القيمة الرأسمالية للسوق عند 53.622 مليار دينار، بمكاسب هائلة وأكثر إتزاناً بانتقال مرن بين المستويات السريعة وأداء مؤسسي بفجوات ضيقة ما من شأنه أن يحافظ السوق على تماسكة ومكاسبه لأطول فترة ممكنة.

أمس كان مؤشر السوق الرئيسي الأعلى مكاسب على مستوى السوق بنسبة 5.18% ، فيما عادت عدادات باقي المؤشرات في إطفاء الخسائر وأظهرت برعم خضراء وبدات رحلة الإنتقال لسجلات الأرباح ، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول 0.24% والمؤشر العام بنسبة 0.19% والقيمة السوقية بنسبة 0.16% .

إستمرار سيطرة الحالة الشرائية على السوق تعكس الفئاعة والثقة والتفاؤل الذي سيظهر في القريب في صورة زيادة رأسمال من نافذة مصرفية تحظى وتتمتع بالثقة بين رواد وأوساط السوق والتي ستكون مؤشر على حجم القادم من أعمال وأنشطة .

وقد ميز السوق في جلسة افتتاح الأسبوع الشمولية والرغبة في ضخ المزيد من السيولة الاستثمارية

عملاق لوجستي قادم ببصمة حكومية

فرص النجاح مضمونة والمقومات
التشغيلية متوفرة

**وزارة المالية تبرم ترخيصاً لاستغلال
أراضي الدولة مع الكويتية للتخزين**

أبرمت وزارة المالية - إدارة أملاك الدولة ترخيص مع الشركة الكويتية للتخزين، وهي شركة حكومية مملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار، حيث يمنح هذا الترخيص الشركة استغلال الأراضي المملوكة للدولة لإقامة أماكن تخزين للمواد الغذائية والدوائية والمستلزمات الطبية، مع إمكانية إضافة ترخيص مستقبلاً لأي مواد تخزينية أخرى، وتهدف هذه الخطوة إلى توفير مساحات تخزينية عمومية شاسعة بمناطق مختلفة في دولة الكويت.

أول الغيث 10% زيادة رأسمال لزوم تمويلات ضخمة مقبلة

الذبة التي كانت مرتبطة بالتطورات وقراءة السوق ذات الصلة بزيادة رأس المال لأحد البنوك، منتظر أن تتحول إلى حقيقة وواقع رسمي على المدى المنظور يتبقى فقط حسم السعر النهائي وتحديد موعد استدعاء الزيادة، وهي خطوة إيجابية تحمل في طياتها مؤشرات بحجم الأعمال والمشاريع والأنشطة المتوقعة والتي ستتطلب تمويلات ضخمة لعدة سنوات، وجدير ذكره أن خطوة تلك الكيان مدروسة ومحسوبة بعناية ودقة ووفق رؤية ملموسة. الزيادة ستكون عبارة عن فرصة استثمارية جيدة خصوصاً وأنها مرتبطة بفرص ورؤية قادرة على توظيف ناتج الزيادة بعوائد قياسية. الجدير ذكره أن هناك كيانات زيادات رأس المال بالنسبة للمساهمين كأنها توزيعات لهم، في مقابل شركات الزيادة بالنسبة لها كأنها "طراوة" وهذه النوعية من الشركات الورقية معروفة فلا عوائد ولا توزيعات ولا حتى أمان استثماري، فقط يطلبون الزيادة وهم على حافة الإفلاس.

إفصاحات البورصة



«كابلات» طلب شراء بقيمة 2 مليون والعائد بين 3 - 5%

**شركة تعلي الشفافية وتحترم
المساهمين والمستثمرين»**

تسلمت شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية طلب شراء من أحد العملاء؛ لتوريد كابلات ضغط متوسط ومنخفض بمبلغ 2.01 مليون دينار. وتوقعت تحقيق أرباح تشغيلية بنسبة تتراوح بين 3 إلى 5% خلال عام 2026، في إستدامة لافتة للشركة والالتزام منقطع النظير على إعلاء الشفافية بكشف هامش الربح وهو ما يمثل أعلى درجات التقدير للمساهمين والمستثمرين.

«أعيان العقارية»: عقد استغلال عقار 15 عاماً مقابل 336 ألف سنوياً

توصلت شركة أعيان العقارية لاتفاق وتوقيع عقد استثمار واستغلال عقار في دولة الكويت لمدة استثمار تبلغ 15 سنة يسبقها 11 شهراً كفترة تجهيز. وكشفت "أعيان" في بيانها لبورصة الكويت الأحد، أن قيمة مقابل الاستثمار السنوي للعقد تبلغ 336 ألف دينار كويتي. وأشارت إلى أن الأثر المالي الناتج عن الاستثمار سينعكس في البيانات المالية للشركة بتسجيل المصروفات والالتزامات الرأسمالية اعتباراً من تاريخه، وتسجيل النتائج ابتداءً من تاريخ التشغيل؛ إذ يخضع ذلك لتدقيق مراقب الحسابات.

بورصات خليجية

«تاسي» يغلق متراجعا 0.78% ويغلق عند 11464 نقطة



أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الأحد على تراجع نسبته 0.78%، حيث فقد 89.62 نقطة ليغلق عند مستوى 11,464.54 نقطة.

وشهدت الجلسة تفوقاً واضحاً للأسهم الخاسرة التي بلغ عددها 172 شركة مقابل ارتفاع 89 شركة، بينما استقرت أسهم 8 شركات دون تغيير، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 4.92 مليار ريال، وبلغت كمية الأسهم المتداولة 252.7 مليون سهم.

وافتح المؤشر الجلسة عند مستوى 11,547.17 نقطة، ونجح في ملة أعلى نقطة له خلال التداولات عند 11,566.21 نقطة، قبل أن تضغط عمليات البيع على المؤشر ليتراجع إلى أدنى مستوياته عند 11,450.16 نقطة.

15 قطاعاً باللون الأحمر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 15 قطاعاً باللون الأحمر، بقيادة القطاعات الكبرى، التي هبطت بشكل جماعي بصدارة قطاع الطاقة الذي أغلق متراجعا 1.15%، وهبط قطاع البنوك 1.12%، وبلغت خسائر قطاعي المواد الأساسية والاتصالات 0.76% و 0.17% على التوالي. وشهدت بقية القطاعات أداءً إيجابياً، وتصدر قطاع إنتاج الأغذية المكاسب بعد صعوده 0.47%، تلاه قطاع السلع طويلة الاجل بنسبة ارتفاع بلغت 0.23%.

الأعلى نشاطاً

واستحوذ سهم مصرف الراجحي على صدارة السيولة بنحو 396.42 مليون ريال رغم تراجعه بنسبة 0.73%، تلاه سهم أرامكو السعودية بقيمة 211.1 مليون ريال مع انخفاضه بنسبة 1.16% ليغلق عند 27.2 ريالاً، وجاء سهم جاهز في المرتبة الثالثة من حيث القيمة بنحو 172.71 مليون ريال مرتفعاً بنسبة 1.45%.

ومن حيث الكمية، تصدر سهم الأندية للرياضة القائمة، يليه سهم أميركانا الذي تراجع بنسبة 1.04% ليغلق عند 1.9 ريالاً. وشهدت الجلسة حزمة من الإفصاحات المؤثرة، حيث أعلنت شركة مياها عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2025، فيما أعلنت سيسكو القابضة عن

وتراجع سهم شركة أنابيب الشرق بنسبة 3.37%، ليغلق عند مستوى 180.4 ريال سعودي، وشهد السهم نشاطاً في قيم التداول التي وصلت إلى 38.87 مليون ريال، وهو ما يعكس حركة تخارج سيولة من السهم خلال ساعات التداول.

كما سجل سهم الشركة السعودية للطاقة انخفاضاً بنسبة 2.95%، ليهبط سعر السهم إلى 17.12 ريال سعودي بنهاية الجلسة، وبلغت قيمة التداولات عليه 14.18 مليون ريال.

وتراجع سهم شركة مكة للإنشاء والتعمير بنسبة 2.76% ليصل إلى سعر 84.45 ريال سعودي، مع تسجيل قيم تداولات بلغت 7.47 مليون ريال، ولحق به سهم شركة الماجد للعود الذي انخفض بنسبة 2.47% ليغلق عند 161.9 ريال سعودي، وبلغت قيمة التداولات على السهم 6.87 مليون ريال.

ارتفاعات متباينة لعدد من الأسهم

وفي المقابل، أنهت مجموعة من الأسهم القيادية والمتوسطة في سوق الأسهم السعودية تداولات على ارتفاعات متباينة، متجاهلة التراجع العام للمؤشر الرئيسي تاسي، وشهدت الجلسة تركيزاً واضحاً للسيولة في قطاعات التجزئة، والرعاية الصحية، والصناعة.

تعيين رئيس تنفيذي جديد للمجموعة، وأعلنت شركة صناعات البناء المتقدمة عن تطورات قضائية تخص إحدى شركاتها التابعة.

وعلى صعيد الأرقام القياسية، سجل سهم صناعات الكهرباء قمة تاريخية جديدة (ATH) بإغلاقه عند 19.13 ريالاً مرتفعاً بنسبة 0.16%، ووصلت أسهم بي اس اف، والأول، والمملكة، وجروب فايف إلى أعلى مستوياتها في 52 أسبوعاً خلال الجلسة.

ضغوط بيعية على أسهم قيادية ومتوسطة بعدة قطاعات حيوية

شهد السوق ضغوطاً بيعية تركزت بشكل واضح في عدة شركات قيادية ومتوسطة، مما أدى إلى فقدان المؤشر لجزء من مكاسبه السابقة وسط تداولات اتسمت بالتحفظ في بعض القطاعات الحيوية.

وتصدر سهم شركة الإنتاج قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، حيث سجل انخفاضاً حاداً بلغت نسبته 6.07%، لينتهي التداولات عند سعر 26.3 ريال سعودي، وبلغت قيمة التداولات على السهم نحو 46.22 مليون ريال.

تراجع مؤشر مسقط بنسبة 0.27% بخسارة 22.87 نقطة

عند 0.116 ريال، وصعد سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية بنسبة 5.26% إلى 0.8 ريال، فيما سجل سهم عُمان كلورين مكاسب بنسبة 5% ليغلق عند 0.21 ريال.

بنك مسقط يتصدر النشاط حجماً وقيمةً

تصدر سهم بنك مسقط قائمة الأسهم الأناشط قيمة بعدما بلغت قيمة تداولاته 20.59 مليون ريال، وجاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية ثانياً بقيمة تداول بلغت 8.81 مليون ريال.

كما حل سهم بنك صحار الدولي ثالثاً بتداولات قيمتها 7.60 مليون ريال، تلاه سهم أوكيو لشبكات الغاز بقيمة 4.42 مليون ريال، فيما جاء سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج خا بقيمة تداول بلغت 2.16 مليون ريال.

وعلى صعيد الأسهم الأناشط حجماً، حافظ سهم بنك مسقط على الصدارة بتداول 42.25 مليون سهم، تلاه سهم بنك صحار الدولي بحجم 32.49 مليون سهم. كما سجل سهم أوكيو للصناعات الأساسية تداول 28.38 مليون سهم، وجاء سهم أوكيو لشبكات الغاز رابعاً بحجم 16.03 مليون سهم، تلاه سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بتداول 4.37 مليون سهم.

ورقة مالية بالجلسة السابقة. وتراجعت كذلك قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 40.45%، إلى 49.73 مليون ريال، مقارنة بنحو 83.51 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

وتصدر سهم بنك مسقط الأسهم الأناشط حجماً وقيمة بتداول 42.25 مليون سهم، بقيمة 20.59 مليون ريال.

ظفار الدولية ومطاحن صلالة يقودان التراجعات قاد سهم ظفار الدولية للتنمية والاستثمار قائمة المتراجعين بعد هبوطه بنسبة 6.42% ليغلق عند 0.335 ريال، وتلاه سهم مطاحن صلالة المتراجع بنسبة 5.71% إلى 0.66 ريال.

كما انخفض سهم المها للسيراميك بنسبة 5.19% ليغلق عند 0.274 ريال، وتراجع سهم البنك الأهلي بنسبة 4.52% إلى 0.19 ريال، فيما هبط سهم الوطنية للتمويل بنسبة 3.4% ليغلق عند 0.227 ريال. وفي المقابل، تصدر سهم المركز المالي قائمة الراجحين خلال الجلسة بعد ارتفاعه بنسبة 9.09% ليغلق عند 0.072 ريال، وتلاه سهم مجموعة ليفا الذي صعد بنسبة 6.45% إلى 0.363 ريال.

كما ارتفع سهم الغاز الوطنية بنسبة 5.45% ليغلق

أغلق المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجعا بنسبة 0.27% بإقفاله عند مستوى 8,313.98 نقطة، خاسراً 22.87 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الخميس الماضي.

وانخفض المؤشر العام ؛ بضغط القطاعين المالي والخدمات، وتراجع الأول بنسبة 0.73%؛ مع تقدم سهم ظفار الدولية للتنمية والاستثمار على المتراجعين بنسبة 6.42%، وتراجع البنك الأهلي بنسبة 4.52%.

وحد من تراجع القطاع المالي صدارة سهم المركز المالي للراجحين بنسبة 9.09%، وتراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.2%؛ بضغط سهم كلية مجان بنسبة 2.22%، وتراجع سهم إس إم إن باور القابضة بنسبة 1.35%.

وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.21%؛ مدفوعاً بارتفاع سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية بنسبة 5.26%، وارتفع سهم عمان كلورين بنسبة 5%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 41.45%، إلى 144.11 مليون ورقة مالية، مقابل 246.11 مليون

بورصة قطر تغلق على مكاسب بنحو 3.58 نقاط

الخضراء بـ3.98% وذلك عقب إعلان الشركة صدور حكم قضائي لصالحها يلزم شركة هندية بسداد 20 مليون دولار، بينما تراجع سعر 27 سهماً على رأسها «العامّة» بواقع 3.50%، واستقر سعر 6 أسهم. وتصدر سهم «إزدان» المرتفع 1.47% نشاط الكميات بـ19.50 مليون سهم، فيما تصدر «استثمار» المرتفع 3.23% نشاط السيولة بقيمة 72.23 مليون ريال.

مقارنة بـ178.49 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 24.89 ألف صفقة، مقابل 33.68 ألف صفقة بالخميس. وعلى المستوى القطاعي، فقد ارتفعت 3 قطاعات على رأسها البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ0.39%، بينما تراجعت 4 قطاعات في مقدمتها الاتصالات بنحو 1.43%. ومن بين 23 سهماً مرتفعاً فقد تصدر «ودام» القائمة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد باللون الأخضر، وسط ارتفاع لـ3 قطاعات. وسجل المؤشر العام نمواً هامشياً بنسبة 0.03% ليصل إلى النقطة 10718.23، رابحاً 3.58 نقطة عن مستوى الخميس الماضي. وشهدت التداولات انخفاضاً جماعياً، إذ تراجعت السيولة إلى 415.91 مليون ريال مقابل 559.09 مليون ريال يوم الخميس، وبلغت أحجام التداول 161.99 مليون سهم

الأميري

محلات AL AMIRI

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

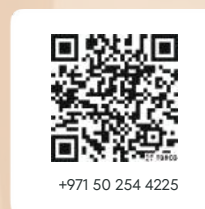
COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



@ALAMIRIUA



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



التقرير الاسبوعي بورصة الكويت

12 أبريل - 16 أبريل 2026

(965) 22675140

Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

alsafatinvest.com

research@alsafatinvest.com

alsafatinvestment

al-safat-investment-company

الصفحة
AL SAFAT

شركة الصفحة للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

الأكثر ارتفاعاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
26	40,573	45,356	32.59	1,074	الكويت
1,456	3,106,071	22,374,367	30.70	149	الأنظمة
3,053	4,627,562	22,364,047	29.83	235	المعدات
3,301	13,887,352	166,520,787	20.68	88	وطنية
537	415,336	2,759,439	19.57	165	تحصيلات

الأكثر انخفاضاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
78	41,245	113,391	-22.03	370	الاعادة
34	111,733	173,256	-7.51	616	بتروولية
274	-	3,894,196	-6.32	163	وربة ت
145	101,327	199,344	-5.75	508	سكب ك
72	46,647	245,496	-4.88	195	فنادق

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
3,301	13,887,352	166,520,787	20.68	88	وطنية
5,209	24,406,191	137,788,195	11.45	185	تنظيف
11,193	87,416,217	110,182,418	3.27	804	بيتك
4,637	9,065,036	102,107,419	18.25	92.0	م الأعمال
2,905	16,853,817	92,532,786	3.91	186.0	جي اف اتش

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
11,193	87,416,217	110,182,418	3.27	804	بيتك
5,187	41,412,991	46,751,774	1.82	896	وطني
3,091	26,669,386	86,909,642	6.40	316	بنك وربة
5,209	24,406,191	137,788,195	11.45	185	تنظيف
2,905	16,853,817	92,532,786	3.91	186	جي اف اتش

السوق	القيمة السوقية	آخر إقبال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
السوق الأول	45,692	9,513.34	3.2	5.6	0.2	826,693,310	346,979,698	61,116	18.4	1.7	83.9
السوق الرئيسي	8,774	8,204.05	2.9	6.8	-1.2	1,279,154,261	166,789,124	67,644	12.6	1.2	16.1
السوق العام	54,466	8,902.69	3.2	5.8	-0.1	2,105,847,571	513,768,823	128,760	14.6	1.3	100

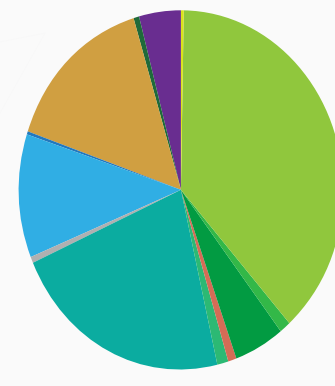
السوق	القيمة السوقية	آخر إقبال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
البنوك	33,408	2,194.05	3.0	5.3	1.1	362,358,149	196,958,891	26,984	22.8	1.5	61.34
مواد أساسية	470	832.54	9.9	12.9	-0.1	7,554,209	4,524,154	1,055	15.7	1.8	0.86
الخدمات الاستهلاكية	1,715	2,331.44	5.5	7.4	-2.2	43,754,472	28,313,805	7,873	15.1	1.5	3.15
السلع الاستهلاكية	394	1,296.15	-0.3	5.5	-4.7	4,455,121	3,345,175	498	21.5	2.1	0.72
الطاقة	508	1,803.86	-0.1	8.2	4.0	37,645,807	6,933,255	2,603	17.8	2.1	0.93
الخدمات المالية	5,837	1,761.05	3.5	8.6	-8.3	760,070,184	111,347,118	34,986	13.8	1.2	10.72
الرعاية الصحية	274	570.29	-0.3	1.9	-3.5	8,187	4,610,160	18	25.4	1.9	0.50
صناعية	2,489	735.01	1.9	2.4	-3.0	248,814,640	55,601,588	16,821	16.3	1.2	4.57
التأمين	809	1,922.24	-3.0	2.6	-1.3	29,080,548	3,631,500	2,704	11.7	1.1	1.49
العقار	4,228	1,960.00	5.8	8.8	-3.4	558,010,734	79,399,681	26,164	16.6	1.1	7.76
التكنولوجيا	15	1,083.97	30.7	35.5	13.7	22,374,367	3,106,070.96	1,456	NM	1.3	0.03
الاتصالات	4,157	1,356.04	3.0	3.9	10.6	25,557,498	19,725,831	7,066	10.6	2.4	7.63
منافع	161	384.21	5.0	7.4	-2.0	6,163,655	877,144	532	10.7	1.2	0.30

ملخص السوق:

- ارتفعت كمية وقيمة تداول السوق الأول والرئيسي 27% و 34%، و 74% و 64%، على التوالي.
- استمرار وقف إطلاق النار و توزيعات أرباح الأسهم القيادية أدى إلى مزيداً من الأداء الإيجابي.
- التحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8902، ومستوى الدعم عند 8884 و 8827 و 8790، والمقاومة عند 8924. أغلق مؤشر السوق الأول عند 9513، ومستويات الدعم عند 9510 و 9462 و 9422، والمقاومة عند 9531. أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 8204، ومستويات الدعم عند 8186 و 8156 و 8133، والمقاومة عند 8248.



قيمة التداول



البنوك	38%
مواد أساسية	1%
الخدمات الاستهلاكية	5%
السلع الاستهلاكية	1%
الطاقة	1%
الخدمات المالية	22%
الرعاية الصحية	0%
صناعية	11%
التأمين	0%
العقار	15%
التكنولوجيا	0%
الاتصالات	4%
منافع	0%

عطورات مقاميس maqames -perfume

55205700



الاختيار في الاقتصاد: محرك الندرة وحرارة القيم

بقلم - د. محمد جميل الشبشيري

Elshebsiry@outlook.com



يُعد مفهوم الاختيار حجر الزاوية في علم الاقتصاد، فهو ليس مجرد قرار عابر، بل هو جوهر التفاعل بين الرغبات اللامحدودة والموارد المحدودة. ينبع الاقتصاد بأكمله من هذه الحقيقة الأساسية: أن الندرة تفرض علينا الاختيار، وكل اختيار يحمل في طياته تكلفة فرصة بديلة. هذا المقال يستكشف مفهوم الاختيار في الاقتصاد، مستعرضاً أمثلة فردية وحكومية، ومختتماً بفكرة عن البعد الأخلاقي لهذا المفهوم المحوري.

الأمر بالقرارات التي تؤثر على رفاهية الإنسان والمجتمع ككل. إن مجرد كون الاختيار "عقلانياً" من الناحية الاقتصادية لا يعني بالضرورة أنه "أخلاقي" أو "عادل".

تطرح الأسئلة الأخلاقية نفسها بقوة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، سواء على المستوى الفردي أو الحكومي. على سبيل المثال:

- العدالة الاجتماعية: هل يجب أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الثروة لتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حتى لو كان ذلك قد يؤثر على الحوافز الاقتصادية؟ هذا الاختيار يتجاوز مجرد الكفاءة الاقتصادية ليتعلق بالقيم الأخلاقية للعدالة والمساواة.

- الاستدامة البيئية: هل من الأخلاقي استنزاف الموارد الطبيعية الحالية لتحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل، مع تجاهل حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد؟ هنا، يتطلب الاختيار الاقتصادي دمج الاعتبارات الأخلاقية للاستدامة والمسؤولية تجاه المستقبل.

- أخلاقيات العمل والإنتاج: هل من المقبول استغلال العمالة الرخيصة في الدول النامية لخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح، حتى لو كان ذلك يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان والعمل اللائق؟ هذا النوع من الاختيار يدفعنا للتفكير في القيم الأخلاقية التي يجب أن تحكم الممارسات التجارية. إن دمج البعد الأخلاقي في عملية الاختيار الاقتصادي يعني الانتقال من مجرد السؤال "ما هو الأكثر كفاءة؟" إلى السؤال "ما هو الأكثر عدلاً واستدامة وإنسانية؟". يتطلب هذا نهجاً متعدد التخصصات يجمع بين الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع، لضمان أن تكون الخيارات الاقتصادية ليست فقط فعالة، بل أيضاً مسؤولة أخلاقياً.

الخلاصة

الاختيار هو النبض الحي للاقتصاد، فهو يحدد كيفية تخصيص الموارد النادرة لتلبية الرغبات اللامحدودة. سواء كان اختياراً فردياً يؤثر على مسار حياة شخص، أو قراراً حكومياً يشكل مستقبل أمة، فإن كل اختيار يحمل في طياته تكلفة فرصة بديلة. ومع تزايد تعقيد التحديات العالمية، يصبح دمج الاعتبارات الأخلاقية في عملية الاختيار الاقتصادي أمراً لا غنى عنه، لضمان بناء اقتصادات ليست فقط مزدهرة، بل أيضاً عادلة ومستدامة.

تؤثر بدورها على دخلهم ووقت فراغهم. زيادة ساعات العمل تعني دخلاً أعلى ولكن وقت فراغ أقل، والعكس صحيح. هذا التوازن يعكس تفضيلات الفرد بين الدخل والراحة.

الاختيار على المستوى الحكومي: تحديات السياسة العامة

تواجه الحكومات تحديات أكبر وأكثر تعقيداً في عملية الاختيار الاقتصادي، حيث تؤثر قراراتها على ملايين الأفراد والمستقبل الاقتصادي للدولة بأكملها. تتخذ الحكومات قرارات بشأن تخصيص الموارد العامة المحدودة (الميزانية، الأراضي، القوى العاملة) لتلبية احتياجات المجتمع المتنوعة. من الأمثلة على ذلك:

- الإنفاق على الصحة مقابل التعليم: تواجه الحكومات دائماً معضلة تخصيص الميزانية بين قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والدفاع. إذا قررت الحكومة زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، فقد يعني ذلك تقليل الإنفاق على التعليم أو مشاريع البنية التحتية. هذا الاختيار يتطلب تقييماً دقيقاً للفوائد الاجتماعية لكل قطاع وتكلفة الفرصة البديلة للخيارات الأخرى.

- التنمية الاقتصادية مقابل حماية البيئة: قد تختار بعض الحكومات إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية السريعة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، حتى لو كان ذلك على حساب البيئة. في المقابل، قد تختار حكومات أخرى تبني سياسات بيئية صارمة، مما قد يبطئ النمو الاقتصادي على المدى القصير ولكنه يحمي الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. هذا يبرز التوازن بين الأهداف الاقتصادية قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

- التدخل في السوق مقابل حرية السوق: تتخذ الحكومات قرارات بشأن مدى تدخلها في الاقتصاد. هل يجب أن تترك الأسواق تعمل بحرية تامة، أم يجب أن تتدخل لتصحيح إخفاقات السوق، مثل الاحتكارات أو التلوث، أو لضمان العدالة الاجتماعية؟ هذا الاختيار يؤثر على هيكل الاقتصاد وتوزيع الثروة.

الاختيار في إطار أخلاقي: ما وراء الكفاءة الاقتصادية

بينما يركز الاقتصاد التقليدي على الكفاءة وتعظيم المنفعة، فإن مفهوم الاختيار لا يمكن فصله عن الأبعاد الأخلاقية، خاصة عندما يتعلق

الندرة والاختيار: المعادلة الأساسية

في قلب المشكلة الاقتصادية تكمن الندرة، وهي حقيقة أن الموارد المتاحة لتلبية احتياجات ورغبات البشر غير كافية. سواء كانت هذه الموارد طبيعية كالأرض والمياه، أو بشرية كالعمل والوقت، أو رأسمالية كالألات والتكنولوجيا، فإنها جميعاً محدودة. هذه الندرة هي التي تجعل الاختيار ضرورة حتمية. فلو كانت الموارد وفيرة بلا حدود، لما اضطررنا إلى المفاضلة بين البدائل، ولما كان هناك علم اقتصاد بالأساس.

عندما نختار شيئاً، فإننا بالضرورة نتخلى عن شيء آخر. هذا التخلي يمثل تكلفة الفرصة البديلة، وهي قيمة أفضل بديل لم يتم اختياره. على سبيل المثال، إذا قررت الحكومة إنفاق مليار دولار على بناء مستشفى جديد، فإن تكلفة الفرصة البديلة قد تكون عدم بناء مدرسة أو تطوير شبكة طرق، أو أي مشروع آخر كان يمكن أن يحقق فائدة للمجتمع.

الاختيار على المستوى الفردي: بين الرغبات والموارد

تتجسد عملية الاختيار الاقتصادي بشكل يومي في حياة الأفراد. كل قرار نتخذه، من أبسطه إلى أعقده، ينطوي على مفاضلة بين بدائل مختلفة في ظل موارد محدودة (وقت، مال، جهد). على سبيل المثال:

- التعليم مقابل الترفيه: قد يختار طالب قضاء ساعات إضافية في الدراسة استعداداً لامتحان مهم، متخلياً عن فرصة مشاهدة فيلم أو قضاء الوقت مع الأصدقاء. هنا، تكلفة الفرصة البديلة للدراسة هي المتعة والترفيه الذي فقده. هذا الاختيار يعكس تفضيل الطالب للمنفعة المستقبلية (النجاح الأكاديمي) على المنفعة الفورية (الترفيه).
- الادخار مقابل الاستهلاك: يواجه الفرد خياراً بين إنفاق دخله الحالي على السلع والخدمات (الاستهلاك) أو ادخار جزء منه للمستقبل (الادخار). إذا اختار الادخار، فإنه يتخلى عن إشباع بعض رغباته الحالية مقابل تحقيق أهداف مستقبلية مثل شراء منزل، التقاعد، أو تعليم الأبناء. هذا يعكس نظرية الاختيار العقلاني التي تفترض أن الأفراد يسعون لتعظيم منفعتهم على المدى الطويل.

- العمل مقابل وقت الفراغ: يختار الأفراد عدد ساعات العمل التي يرغبون في قضائها، والتي

الشركات العائلية في الكويت: من اقتصاد الوكالات إلى اقتصاد القيمة

بقلم - د. علي عويد رخيص

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات- عضو في نكسيا



لا تزال الشركات العائلية تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الكويتي، حيث لعبت دوراً محورياً في بناء النشاط التجاري والاستثماري منذ عقود، مستفيدة من الطفرة النفطية، ونمو القطاع العقاري، ونظام الوكالات الحصرية للعلامات التجارية العالمية. وقد نجحت كيانات بارزة مثل مجموعة الخرافي ومجموعة الصناعات الوطنية في ترسيخ حضور اقتصادي قوي، عبر نموذج أعمال قائم على التوزيع والتوسع الأفقي.

إلا أن هذا النموذج التقليدي بات يواجه اليوم اختباراً حقيقياً، في ظل تحولات هيكلية عميقة يشهدها الاقتصاد العالمي، حيث لم تعد السيطرة على قنوات التوزيع كافية لضمان الاستدامة، بل انتقلت بوصلة خلق القيمة نحو "الملكية" بمفهومها الأوسع، الذي يشمل امتلاك العلامات التجارية، والتقنيات، والأصول الإنتاجية.

أمام الشركات العائلية للاستثمار في التكنولوجيا، والشركات الناشئة، وبناء نماذج أعمال أكثر مرونة وابتكاراً.

إن المرحلة القادمة تتطلب من الشركات العائلية الكويتية الانتقال من دور "الوسيط التجاري" إلى "صانع القيمة"، ومن مجرد مستثمر تقليدي إلى فاعل اقتصادي مبتكر، قادر على المنافسة في بيئة عالمية مفتوحة. فالبقاء في دائرة التأثير لم يعد مرهوناً بحجم الأصول فقط، بل بقدرته هذه الشركات على التكيف، والتجديد، واستباق التحولات.

في المحصلة، لم يعد التحول من اقتصاد الوكالات إلى اقتصاد الملكية خياراً، بل ضرورة تفرضها معادلات السوق الحديثة. والشركات العائلية في الكويت، بما تمتلكه من تاريخ وخبرة ورأس مال، مؤهلة لأن تقود هذا التحول، إذا ما أحسنت قراءة المشهد، واتخاذ القرارات الجريئة في الوقت المناسب.

على الإنفاق الحكومي، مع محدودية نسبية في تنوع القاعدة الإنتاجية، وصغر حجم السوق المحلي. الأمر الذي يجعل من التوسع الإقليمي، وبناء شراكات استراتيجية، خياراً ضرورياً للنمو وليس مجرد توجه تكميلي.

من جانب آخر، تبرز مسألة الحوكمة كأحد أهم العوامل الحاسمة في مستقبل الشركات العائلية. فمع انتقال القيادة إلى الأجيال الجديدة، تصبح الحاجة ملحة إلى الفصل بين الملكية والإدارة، وتعزيز دور مجالس الإدارة، وتبني أفضل الممارسات المؤسسية، بما يضمن استمرارية الأعمال بعيداً عن التحديات العائلية التقليدية.

ورغم هذه التحديات، فإن الفرص المتاحة لا تزال كبيرة. فالكويت تمتلك بيئة مالية متقدمة، وقطاعاً مصرفياً قوياً، إضافة إلى موقع استراتيجي يمكن استثماره في مجالات اللوجستيات والخدمات. كما أن التوجه نحو الاقتصاد الرقمي يفتح آفاقاً واسعة

لقد أدى الانفتاح التجاري، إلى جانب التطور المتسارع في التجارة الإلكترونية، إلى تقليص الدور التقليدي للوكيل المحلي، حيث أصبحت الشركات العالمية أكثر قدرة على الوصول المباشر إلى الأسواق، دون الحاجة إلى وسطاء. كما أن المستهلك الكويتي بات أكثر وعياً وتطلباً، ما زاد من حدة المنافسة، وفرض معايير جديدة للجودة والقيمة.

وفي هذا السياق، تجد الشركات العائلية في الكويت نفسها أمام مفترق طرق استراتيجي: إما الاستمرار في نموذج تقليدي أخذ في التراجع، أو التحول إلى نموذج اقتصادي قائم على الابتكار وخلق القيمة. هذا التحول لا يقتصر على تغيير الأنشطة، بل يتطلب إعادة هيكلة شاملة في الفكر الإداري، وآليات اتخاذ القرار، وطبيعة الاستثمارات. ويزداد هذا التحدي تعقيداً في ظل خصوصية الاقتصاد الكويتي، الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير



حجم سوق قطاع الأدوية في دول مجلس التعاون الخليجي نحو مجارة الأحداث الجيوسياسية والنمو في الأسواق

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال



شركة Philex

وهي شركة تعتمد على أحدث تقنيات التصنيع والتغليف للأدوية والمنتجات الصيدلانية الحيوية عالية الجودة.

شركة ظفار للصناعات الدوائية

تقوم الشركة بتصنيع وتسويق المستحضرات الوريدية المعقمة والأدوية المنقذة للحياة وحلول غسيل الكلى مع التركيز على تلبية احتياجات المرضى المصابين بأمراض خطيرة.

مملكة البحرين

ويعد حجم سوق الأدوية في البحرين من أصغر الأسواق الخليجية، بواقع 200 مليون دولار، والذي من المتوقع أن يصل إلى 300 مليون دولار بحدود عام 2034، بمعدل نمو سنوي يقارب 5.6%. وقد بلغ معدل استهلاك الأفراد في مملكة البحرين للأدوية، حوالي 117 دولار سنوياً.

وختاماً قال الرئيس التنفيذي لشركة اكسبر للاستشارات، نايف عبدالجليل بستكي، بأن إجمالي حجم سوق الأدوية في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي 20.4 مليار دولار، والذي يعادل حجم سوق الأدوية في جمهورية روسيا أو الهند. كما أنه من المتوقع ان يكون النمو السنوي لقطاع الأدوية في دول المجلس 12.3%، والذي يماثل حجم النمو في البرازيل. وذلك يعني أن الزيادة في حجم السوق سيكون 2.5 مليار دولار سنوياً. ويضيف بأن تلك القيمة العظمى في قيمة النمو تبرز حجم الفرص الكامنة، بعد الاستثمار فيه. كما يشير بستكي، بأن إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون كان حوالي 62.0 مليون نسمة، ما يدعم من شكل السوق المستقبلي، خصوصاً مع وجود نمو كبير في السكان، مدعوماً بالوفرة المالية. أما بخصوص معدل استهلاك الأفراد للأدوية في دول المجلس، فإنها كانت تعادل 236 دولار سنوياً، والذي يعتبر من المعدلات المنخفضة، إذ أن استهلاك الأدوية في الدول النامية كان بمعدل 220 دولار، الدول المتقدمة 740 دولار، الولايات المتحدة: 1000 دولار لكل فرد سنوياً. كما أن إجمالي أعداد المصانع في دول مجلس التعاون الخليجي، كان 15 مصنع فقط، والذي يتطلب المزيد منها نحو تحقيق الاستقرار الصحي والطبي اللازم. وبشكل عام، فإن المحرك الرئيسي لقطاع الأدوية هو النمو في أعداد السكان، الزيادة في الأمراض المزمنة، تقديم العلاجات الجديدة وتطور على العقاقير والأدوية، بالإضافة إلى النمو في أسواق الدول الناشئة.



EXCPR™
Consultancy & Business Management

Nayef A. Bastaki

EXCPR™ Founder & MD

Consultancy and Business Management Co

Straits of Hormuz.. Regional corridor or pressure

paper! © 426.4.2026

+965 600-EXCPR (600-39277)

info@excpr.com

نيوفارما

قامت استراتيجية شركة نيوفارما Neopharma والتي مقرها في دبي، على تصنيع الأدوية، بمقاييس ورؤى عالمية.

جلوبالفارما

سعت الشركة منذ بداية عملياتها في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التوسع والنمو، مع تمديد خطوط الإنتاج. تمتلك جلوبالفارما حالياً مصنعين للتصنيع.

الحدیثة

تعد الشركة الحديثة للأدوية MPC واحدة من الموزعين الرائدة ومقدمي خدمات الرعاية الصحية.

دولة الكويت

وفي دولة الكويت، يقدر حجم سوق الأدوية بحوالي 1.6 مليار دولار، والذي من المتوقع أن يصل في حدود عام 2030 إلى 4.0 مليار دولار، وذلك بنمو مقداره 30.0% سنوياً. وتعد تلك النسبة في النمو، من أعلى النسب ما بين أسواق دول المجلس. وقد بلغ معدل استهلاك الفرد الواحد للأدوية بدولة الكويت حوالي 315 دولار سنوياً. وعلي الرغم من نشاط قطاع الأدوية، إلا أن الكثير منها لازال يستورد من الخارج، والحصة الكبرى عند القطاع العام. ومن أبرز المنتجات النشطة ذات الطلب المرتفع، الأدوية الخاصة بالجهاز الهضمي، السكري، القلب، السرطان، والأدوية المضادة للالتهابات.

الشركة الكويتية للصناعات الدوائية

تمثل الشركة KSPI التكامل اللازم في عملية الصناعات الدوائية، ومقرها دولة الكويت، والتي تستثمر في قطاع البحث والتطوير لتلبية احتياجات السوق. وقد توجت تلك الأبحاث الكيميائية أن استطاعت الشركة توفير ما يقارب من 120 منتج معتمد لدى المنظمات الدوائية الدولية.

دولة قطر

كان حجم سوق الأدوية والعقاقير بدولة قطر يمثل حوالي 500 مليون دولار سنوياً، والذي من المتوقع أن يصل إلى حوالي 760 مليون دولار في عام 2030، مدفوعاً برؤية قطر الوطنية 2030 والاستثمار في الرعاية الصحية، وبنسبة نمو سنوي تعادل 10.4%. وقد بلغ استهلاك الفرد بدولة قطر من الأدوية حوالي 147 دولار سنوياً.

قطر للصناعات الدوائية

شركة QPI وهي شركة أدوية تقوم بتصنيع الأدوية في دولة قطر، وذلك بالتركيز على الجودة العالية، بالاعتماد والاستثمار في مجال البحث والتطوير.

سلطنة عُمان

يشكل حجم سوق الأدوية في السلطنة حوالي 310 مليون دولار، والذي من المتوقع أن يصل إلى 474 مليون دولار بحلول عام 2031، بنمو سنوي يعادل 8.8%. وقد بلغ معدل استهلاك الفرد في عُمان من الأدوية حوالي 54 دولار.

الشركة الوطنية لصناعات الأدوية

شركة NPI المتخصصة في قطاع تصنيع الأدوية في سلطنة عُمان، والتي تعمل بدافع الابتكار والجودة، وتنعكس على شكل المستحضرات الدوائية ذات المستوى التقييمي العالمي.

شركة تصنيع الأدوية

تقوم شركة DMC وهي إحدى شركات الأدوية التي تتخذ من محافظة صحار العمانيّة مقراً لها.

يتقاطع قطاع الرعاية الصحية مع قطاع الأدوية، في كونهما مكملاً أساسيين يعملان في خط متوازي في سبيل تحقيق السلامة والصحة البشرية. ولذلك أيقنت المؤسسات العامة والخاصة بأهمية هذه القطاعات، في تحقيق أدنى متطلبات الرعاية اللازمة، نحو إطالة مدة أعمار الأفراد. إذ يقاس معدل التطور لدى الدول المتقدمة بمتوسط بقاء أعمار شعوبها. وتقوم شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال EXCPR CO في هذا التقرير بتقييم وتحليل شكل قطاع الأدوية في دول مجلس التعاون الخليجي. إذ أن الأزمات أكدت على أهمية هذا القطاع الحيوي في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتزويد الأسواق الخليجية بالأدوية والمعدات الطبية اللازمة، خصوصاً بعد إغلاق مضيق هرمز، والاعتماد على النقل الجوي المكلف.

المملكة العربية السعودية

كما أشار إليه تقرير iqvia، فقد بلغ حجم سوق الأدوية في المملكة حوالي 13.0 مليار دولار سنوياً، والذي يُعد أكبر سوق دوائي في المنطقة، ومن المتوقع أن يصل إلى 17.0 مليار دولار في حلول عام 2030، بنسبة نمو تصل إلى 6.2% سنوياً. وقد بلغ معدل استهلاك الفرد للأدوية في السعودية حوالي 373 دولار سنوياً، والذي من المتوقع ارتفاعه خصوصاً مع وجود رؤية المملكة 2030. وفيما يلي بعض الشركات المصنعة للأدوية في السعودية:

تبوك للأدوية

تعتبر شركة تبوك للأدوية، من أكبر شركات الأدوية في المملكة العربية السعودية، والتي تعمل بإنتاج أدوية متخصصة في مجالات القلب والسكري والجهاز التنفسي والمضادات الحيوية.

سبيماكو

وهي شركة مساهمة في السوق السعودي SPIMACO والمتخصصة في تصنيع الأدوية والأجهزة الطبية.

الراي للصناعات الدوائية

تقوم شركة الراي السعودية بتصنيع الأقراص والكبسولات والمساحيق الدوائية.

الشركة السعودية للصناعات الصيدلانية

تقوم الشركة السعودية بتطوير وتصنيع المستحضرات الصيدلانية بأعلى معايير الجودة، وتلبية احتياجات الأسواق من خلال الاستثمارات الذكية في البحث والتطوير R&D.

مجموع

بدأت شركة مجموع رحلتها بالالتزام بتلبية احتياجات الرعاية الصحية، وتطورت على مر السنين، حتى أصبحت مؤسسة تمتلك رؤية ديناميكية في قطاع الأدوية.

دولة الإمارات العربية المتحدة

أما في دولة الإمارات، فقد بلغ حجم سوق الأدوية 4.8 مليار دولار سنوياً، والذي من المتوقع أن يصل في عام 2030 إلى 8.0 مليار دولار، بنمو سنوي مقداره 13.3%. كما بلغ معدل استهلاك الفرد في الإمارات من الأدوية حوالي 415 دولار سنوياً، وهو الأعلى مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي. وتعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة على استيراد معظم أدويتها، مع وجود جهود حثيثة نحو دعم التصنيع والتوطين.

جلفار

وهي إحدى الشركات الرائدة التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، والتي تعتبر من أكبر شركات تصنيع الأدوية في المنطقة.

الاقتصاد العالمي في ظلال الحرب



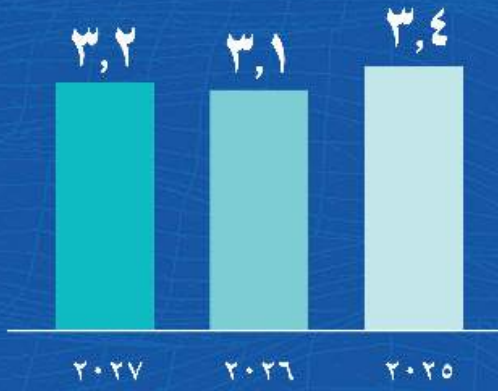
أن يظل الصراع محدود المدة والنطاق، يُتوقع تباطؤ النمو العالمي إلى 1,3% في 2026 و2,3% في 2027. وكذلك يُتوقع ارتفاع معدل التضخم الكلي العالمي ارتفاعاً طفيفاً في عام 2026 قبل انخفاضه مجدداً في 2027. ويُتوقع أن يتجلى تباطؤ النمو وارتفاع التضخم بصفة خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

يواجه الاقتصاد العالمي اختبارات متجددة حيث تهدد الحرب في الشرق الأوسط بإعاقة النمو وتراجع معدل التضخم فبعد صمود النشاط الاقتصادي العالمي أمام ارتفاع الحواجز التجارية وتزايد عدم اليقين العام الماضي، أصبح يواجه الآن اختباراً حقيقياً جراء اندلاع الحرب في الشرق الأوسط. وبافتراض

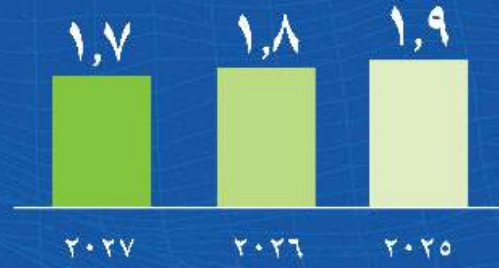
آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2026 توقعات النمو

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغيير %)

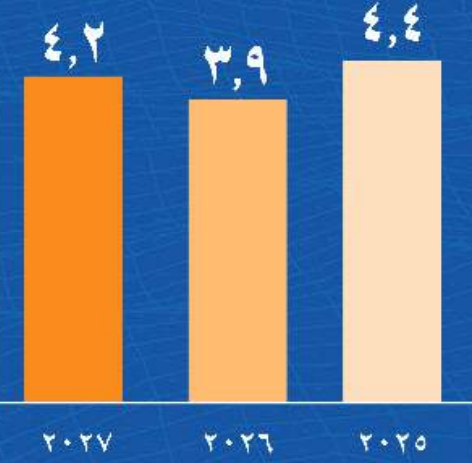
الاقتصاد العالمي



الاقتصادات المتقدمة



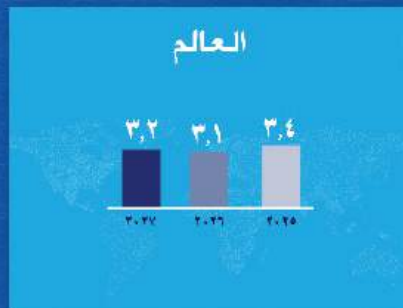
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



IMF.org/pubs

آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2026 توقعات النمو حسب المنطقة

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغيير %)



مصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إبريل 2026

ملاحظة: يشير الرمز الأصفر إلى التغيرات في التوقعات من 2025، ورموز 2026، ورموز 2027.

IMF.org/pubs

تستند التقديرات والتوقعات الواردة في الفصل 1 والملحق الإحصائي في عدد إبريل 2026 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى 1 إبريل 2026، ولكنها قد لا تعكس أحدث البيانات المنشورة في جميع الحالات.

الإنفاق الاجتماعي، مما قد يؤدي بدوره إلى إشعال فتيل السخط والقلق الاجتماعي. وكما يوضح الفصل الثالث، عندما تندلع الصراعات، تكون المفاضلات الاقتصادية الكلية حادة تعقبها ندوب تستمر لفترة طويلة بعد الصدمة المباشرة للحرب.

وتسود الآفاق مخاطر التطورات المعاكسة. وقد يؤدي طول الصراع أو اتساعه، أو تفاقم التشرد الجغرافي-السياسي أو إعادة تقييم التوقعات للإنتاجية المعززة بالذكاء الاصطناعي، أو تجدد التوترات التجارية، إلى إضعاف النمو بشكل كبير وزعزعة استقرار الأسواق المالية. ويؤدي ارتفاع الدين العام وتراجع موثوقية المؤسسات إلى زيادة مواطن الضعف. وفي الوقت نفسه، يمكن زيادة النشاط الاقتصادي إذا تحققت مكاسب الإنتاجية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي بشكل أسرع أو إذا خفت حدة التوترات التجارية على أساس مستدام.

ويشكل تعزيز القدرة على التكيف، والحفاظ على أطر موثوقة للسياسات، وتوطيد التعاون الدولي، عوامل ضرورية لتجاوز الصدمة الحالية، والاستعداد في الوقت نفسه لمواجهة الاضطرابات المستقبلية في بيئة عالمية يتزايد فيها عدم اليقين.

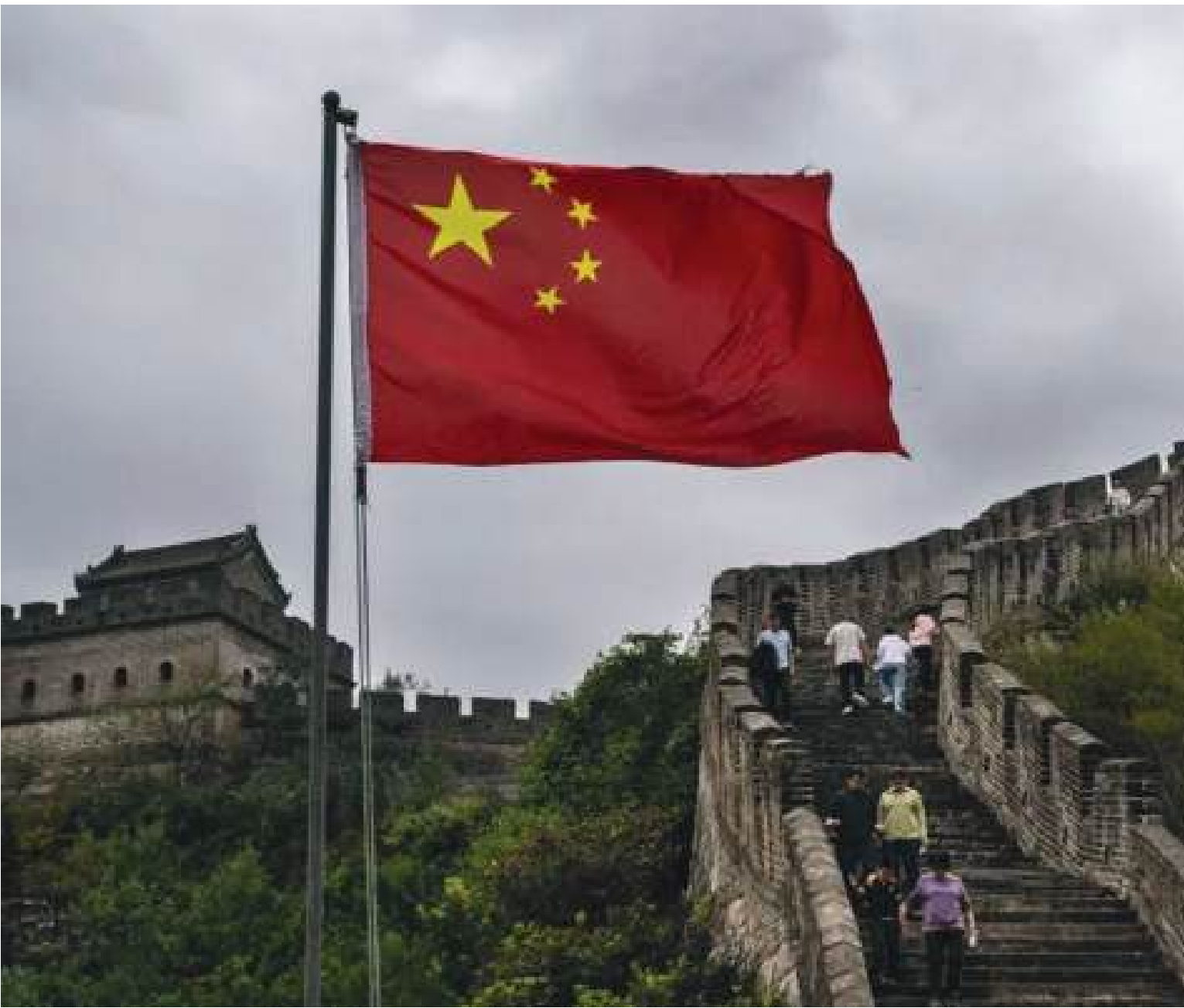
وكما يبين الفصل الثاني، فإن زيادة الإنفاق على الدفاع نتيجة تزايد التوترات الجغرافية-السياسية، قد تحفز النشاط الاقتصادي على المدى القصير، ولكنها تؤدي أيضاً إلى ضغوط تضخمية، وتضعف الاستدامة المالية والخارجية، وتنطوي على مخاطر مزاحمة

نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني أقوى من المتوقع عند +5% على أساس سنوي

المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية وتطورات سوق الطاقة توجه الأسواق العالمية

التعليق على أداء الأسواق

تفاعلت الأسواق العالمية خلال الأسبوع الماضي مع مزيج من البيانات الاقتصادية المرنة، وتطور توجهات البنوك المركزية، إلى جانب حالة عدم اليقين الجيوسياسي المرتبطة بتداعيات الصراع في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي للعام 2026 إلى 3.1% على أساس سنوي، مع توقع بلوغ التضخم العالمي 4.4%، محذراً من مخاطر هبوطية في حال استمرار اضطرابات أسواق الطاقة. وفي الولايات المتحدة، أظهرت بيانات التضخم ارتفاع المؤشر الكلي لأسعار المنتجين بنسبة 0.5%+ على أساس شهري، في حين تباطأ المؤشر الأساسي إلى 0.1%+، بما يعكس احتواء الضغوط التضخمية الأساسية على الرغم من الارتفاع الحاد لتكاليف الطاقة. كما ظلت أوضاع سوق العمل مستقرة، مع تراجع طلبات إعانة البطالة إلى 207 آلاف طلب، مقابل ارتفاع الطلبات المستمرة هامشياً إلى 1.82 مليون. وأشارت تقارير مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى اتباع نهج حذر في السياسة النقدية، مع توقع أن يتراوح التضخم بين 2.75-3.0%، وتوقعات للنمو تتراوح بين 2.0-2.5%، بما يعزز تبني نهج يعتمد على البيانات. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند 98.098 (-0.56%)، وفي كندا، أسفرت التطورات السياسية عن حصول الحزب الليبرالي على 174 مقعداً من أصل 343، مما يمهد المجال أمام قدرة الحكومة على مواصلة التوسع المالي وزيادة الاستثمار في البنية التحتية، فيما أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3691 (-1.10%)، وفي أوروبا، شهدت أسواق المجر إعادة تسعير ملحوظة عقب الهزيمة الانتخابية لرئيس الوزراء السابق فيكتور أوربان، في حين أعاد البنك الوطني السويسري التأكيد على استعداده للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي في ظل قوة الفرنك. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند 1.1765 (-0.36%)، في حين وصل الدولار الأمريكي أمام الفورنت المجري إلى مستوى 307.30 (-4.23%)، وأنهى الدولار الأمريكي تداولاته أمام الفرنك السويسري عند 0.7817 (-0.90%)، وفي المملكة المتحدة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5%+ على أساس شهري في فبراير، متجاوزاً التوقعات، إلا أن المؤشرات المستقبلية تشير إلى تصاعد الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3516 (+0.40%). أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد تزايدت التوقعات بإمكانية تدخل اليابان في أسواق الصرف مع اقتراب تداولات الدولار الأمريكي أمام الين الياباني من مستوى 160، في حين تراجع احتمالات رفع سعر الفائدة في اجتماع 28 أبريل إلى أقل من 20%. وفي الصين، جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي أقوى من المتوقع عند 5.0%+ على أساس سنوي و 1.3%+ على أساس ربع سنوي، وذلك على الرغم من استمرار ضعف مؤشرات الطلب المحلي. وفي أستراليا، حافظ سوق العمل على استقراره مع وصول معدل البطالة إلى 4.3% وارتفاع التوظيف بمقدار 17.9 ألف وظيفة. وأنهى الدولار الأمريكي تداولاته أمام الين الياباني، والدولار الأمريكي تداولاته أمام



اليوان الصيني، والدولار الأسترالي تداولاته أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 158.64 (-0.40%)، وفي أسواق أسعار الفائدة، شهدت عائدات سندات الخزينة الأمريكية تقلبات ملحوظة، إذ استقر العائد على السندات لأجل 10 سنوات عند 4.248% (-6.9%)، بما يعكس حالة عدم اليقين المرتبطة بالتضخم ومسار السياسة النقدية. وجاء ذلك بالتوازي مع ازدياد انحدر منحني العائد الأمريكي، إذ اتسع الفارق بين عائدات السندات لأجل عامين وعشرة أعوام ونظيرتها لأجل خمسة أعوام وثلاثين عاماً بنحو 2.2 نقطة أساس و 1.7 نقطة أساس، على التوالي خلال الأسبوع. وفي أسواق الأسهم، سجلت المؤشرات الأمريكية الرئيسية مكاسب، مدعومة بمعنويات التفاؤل حيال التوصل إلى اتفاق لتمديد وقف لإطلاق النار، إذ وصل كل من مؤشر ستاندر أند بورز 500 ومؤشر ناسداك إلى مستويات قياسية. أما في أسواق السلع، فقد أنهت التعاملات على تباين، إذ استقر مزيج خام برنت عند 90.38 (-5.06%)، فيما بلغ سعر العقود الفورية للذهب 4830.34 (+1.7%)، ما يعكس حساسية الأسواق تجاه التطورات الجيوسياسية وتوقعات التضخم.

الولايات المتحدة وكندا

ارتفاع مؤشر أسعار المنتجين الأمريكي بنسبة 0.5%+ على أساس شهري في مارس مع تباطؤ المؤشر الأساسي إلى 0.1%+ في ظل تصاعد أسعار الطاقة

قدمت ديناميكيات تضخم أسعار الجملة في الولايات

توقع بلوغ التضخم العالمي 4.4% وتحذيرات من مخاطر استمرار اضطرابات أسواق الطاقة



تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 98.098.

تراجع طلبات إعانة البطالة في الولايات المتحدة إلى 207 آلاف (11- ألف أسبوعياً) مع ارتفاع الطلبات المستمرة إلى 1.82 مليون

تواصل أوضاع سوق العمل في الولايات المتحدة إظهار قدر ملحوظ من المرونة، إذ انخفضت طلبات إعانة البطالة الأولية بمقدار 11 ألف طلب لتصل إلى 207 آلاف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 11 أبريل، مسجلة أكبر تراجع أسبوعي منذ فبراير، بما يعزز المؤشرات التي تدل على قلة تسريح العمالة. كما ظل متوسط الأربعة أسابيع مستقراً إلى حد كبير، مما يعكس استقرار بيئة التوظيف على الرغم من تصاعد حالة عدم اليقين الاقتصادي. في المقابل، ارتفعت الطلبات المستمرة هامشياً إلى 1.82 مليون، ما يشير إلى بوادر التباطؤ التدريجي لوتيرة إعادة التوظيف. وما تزال التقلبات الإقليمية قائمة، حيث شهدت الطلبات غير المعدلة ارتفاعاً ملحوظاً في ولاية نيويورك نتيجة لبعض العوامل الموسمية، إلى جانب الزيادات المسجلة في ولايتي كونيتيكت وكاليفورنيا. وبصفة عامة، تتسق هذه البيانات مع مؤشرات أخرى، بما في ذلك الكتاب البيج الصادر عن الاحتياطي الفيدرالي، والذي يصف الطلب على العمالة بأنه مستقر مع محدودية حالات التسريح، مما يدعم التقديرات التي تشير إلى استمرار توازن سوق العمل الأمريكي وعدم ظهور مؤشرات تدل في الوقت الحالي على تدهور ملموس.

ويليامز: التضخم قد يتراوح بين 2.75% و3.0% في العام 2026 مع تراوح معدلات النمو بين 2.0% و2.5%

أكد رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، جون ويليامز، تصاعد حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسة النقدية، مشيراً إلى أن تقديم توجيهات مستقبلية ما يزال غير ملائم في ظل البيئة الحالية، مع الإبقاء على السيناريو الأساسي الذي يتمثل في تباطؤ وتيرة التضخم واستقرار معدلات النمو. وتوقع ويليامز أن يصل معدل التضخم العام إلى نطاق يتراوح بين 2.75% و3.0% على أساس سنوي بنهاية العام، قبل أن يتجه نحو المستوى المستهدف 2% في العام 2027. كما أشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي مرشح للنمو ضمن نطاق 2.0% إلى 2.5%، مع استقرار معدل البطالة بين 4.25% و4.5%. وسلط الضوء على مخاطر تعرض جانب العرض لصدمة نتيجة الصراع، حيث قد يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الوسيطة إلى تزايد مستويات التضخم بالتزامن مع كبح النمو، بما يعزز الركود التضخمي. إلا أنه على الرغم من هذه المخاطر، يرى ويليامز أن السياسة النقدية في وضع مناسب حالياً، مع توقعات بخفض أسعار الفائدة مستقبلياً مع تراجع التضخم، وذلك لتفادي تشديد السياسات بصورة غير مقصودة في ظل الأوضاع النقدية الحقيقية. ومع دخول الاحتياطي الفيدرالي فترة الصمت الإعلامي التي تسبق اجتماعه، تتجه أنظار الأسواق نحو إمكانية تبني نبرة أكثر تشدداً خلال الأسبوع المقبل، في ظل تقييم المستثمرين لتأثير الضغوط السعرية المدفوعة بارتفاع الطاقة، إلى جانب جلسة تأكيد تعيين كينغ وورش لرئاسة الاحتياطي الفيدرالي في مجلس الشيوخ.

الحزب الليبرالي الكندي يحصد 174 مقعداً من أصل 343 (50.7%) ويحصل على أغلبية تسمح له بتسريع وتيرة التوسع المالي

نجح رئيس الوزراء الكندي مارك كارني في تأمين أغلبية برلمانية، حيث حصد الحزب الليبرالي 174 مقعداً من أصل 343، بما يعادل نحو 50.7%، الأمر الذي يمنحه تفويضاً واضحاً لتسريع تنفيذ أجندته الاقتصادية. وتوفر هذه الأغلبية الحكومية زخماً قوياً لدفع استثمارات البنية التحتية على نطاق واسع، بما يشمل مرافق تصدير الطاقة والموانئ، إلى جانب زيادة الإنفاق الدفاعي وتعزيز جهود تنويع التجارة. وجاء هذا التحول السياسي عقب التحسن الملحوظ مقارنة بفترة ضعف انتخابي سابقة، بدعم من إعادة تشكيل النهج القيادي والتغيرات التي طرأت على البيئة الجيوسياسية. إلا أن التحديات ما تزال قائمة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، والتعامل مع المعارضة

الداخلية المرتبطة بسياسات الطاقة. ومن المتوقع أن تساهم هذه الأغلبية في رفع كفاءة تنفيذ السياسات، مع انعكاسات محتملة على المدى المتوسط على المسار المالي لكندا، وبيئة الاستثمار، والقدرة التنافسية للصادرات. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3691.

أوروبا والمملكة المتحدة

تقلص الفارق بين عائدات السندات المجرية والألمانية لأجل 10 سنوات إلى أدنى مستوياته في خمس سنوات عقب الهزيمة الساحقة لأوربان

سجلت الأصول المجرية ارتفاعاً قوياً عقب الهزيمة الانتخابية لفكتور أوربان، إذ تراجع الفارق بين عائدات السندات المجرية والألمانية لأجل 10 سنوات إلى أدنى مستوياته المسجلة في خمس سنوات، في حين انخفض متوسط العائد على السندات لأجل 10 سنوات في مزاد يوم الخميس إلى 6.01%، وهو أدنى مستوى يصله خلال أربع سنوات. كما ارتفع الفورنت المجري بأكثر من 5% أمام كل من الدولار واليورو منذ بداية العام، في انعكاس للتحسن الملحوظ لإقبال المستثمرين، مدفوعاً بالتوقعات

المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية واحتمالات تبني اليورو في ظل الحكومة الجديدة. وساهمت التوقعات بالإفراج عن نحو 20 مليار دولار من أموال الاتحاد الأوروبي المجمدة، إلى جانب التقارب مع المؤسسات الأوروبية، في خفض المخاطر المالية والسياسية بشكل ملموس. وعلى الرغم من أن الانضمام إلى منطقة اليورو ما يزال هدفاً متوسط الأجل ومن غير المتوقع قبل العام 2030، إلا أن بدء مسار التقارب بحد ذاته يشكل محفزاً قوياً لتدفقات رؤوس الأموال وتراجع علاوة المخاطر. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال هناك بعض التحديات الهيكلية الجوهرية، بما في ذلك العجز المالي ومتطلبات الإصلاح المؤسسي، والتي ستحدد مدى استدامة موجة تحسن الأسواق. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الفورنت المجري عند مستوى 307.30.

البنك الوطني السويسري

أشار البنك الوطني السويسري إلى استعداده الكامل للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من الارتفاع المفرط في قيمة الفرنك السويسري، في ظل تزايد تدفقات الملاذ الآمن. وأكد صناع السياسات أن قوة العملة أسهمت في تشديد الأوضاع النقدية، على الرغم من استمرار نهج السياسات التيسيرية،

البنك الوطني السويسري في حالة تأهب لمواجهة قوة الفرنك ويؤكد جاهزيته للتدخل في سوق الصرف



الخبز الأمريكية. وشهدت العملة تحسناً مؤقتاً واتجهت نحو مستوى 159.86 يوم الاثنين، في انعكاس لحساسية الأسواق تجاه إشارات السياسة. وتراجعت احتمالات رفع بنك اليابان لسعر الفائدة إلى أقل من 20%، مقارنة بنحو 55% في وقت سابق من الأسبوع، في ظل تبني صناع السياسات نهجاً حذراً على خلفية تصاعد عدم اليقين الجيوسياسي. وما تزال احتمالات التدخل المباشر في سوق الصرف مرتفعة، لا سيما في ضوء سابقة إنفاق نحو 100 مليار دولار خلال العام 2024 لدعم استقرار العملة. كما يعزز التنسيق مع السلطات الأمريكية من مصداقية تهديدات التدخل، ما يجعل سوق الصرف قناة رئيسية لنقل أثر السياسة. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 158.64.

ارتفاع التوظيف في أستراليا بمقدار 17.9 ألف مع استقرار البطالة عند 4.3% وزيادة الوظائف بدوام كامل

حافظ سوق العمل الأسترالي على زخم قوي خلال شهر مارس، إذ ارتفع التوظيف بمقدار 17.9 ألف وظيفة، بدعم من نمو الوظائف بدوام كامل والتي سجلت زيادة قوية بلغت 52.5 ألف وظيفة، في حين استقر معدل البطالة عند 4.3%. وعلى الرغم من تراجع التوظيف بدوام جزئي والانخفاض الهامشي لمعدل المشاركة في سوق العمل إلى 66.8%، إلا أن أوضاع سوق العمل ما تزال متمسكة، مما يعزز من تزايد الضغوط التضخمية. من جهة أخرى، استقر معدل نقص العمالة عند 5.9%، في حين ارتفع معدل الاستخدام الناقص للعمالة إلى 10.2%، ما يشير إلى بعض بوادر فقد الزخم. وتدعم هذه البيانات التوقعات التي تشير إلى مواصلة بنك الاحتياطي الأسترالي نهج التشديد النقدي، حيث تسعر أسواق المبادلة حالياً احتمالاً بنسبة 72% لرفع أسعار الفائدة في اجتماع 5 مايو إلى 4.35%. إلا أن تدهور ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة يسلط الضوء على تصاعد مخاطر الركود التضخمي، مما يزيد من تعقيد مسار السياسة النقدية. وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7174.

آسيا والمحيط الهادئ

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين بنسبة 5.0% على أساس سنوي و1.3% على أساس ربع سنوي، وارتفاع الإنتاج الصناعي إلى 5.7% على أساس سنوي

أظهر الاقتصاد الصيني مرونة خلال الربع الأول من العام 2026، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5.0% على أساس سنوي و1.3% على أساس ربع سنوي، مدعوماً بقوة قطاع التصنيع وأداء الصادرات، على الرغم من استمرار الاضطرابات الجيوسياسية. وتجاوز الإنتاج الصناعي التوقعات، مسجلاً نمواً بنسبة 5.7% على أساس سنوي، في حين ارتفعت الصادرات بنسبة 15%، بدعم من نمو الصناعات عالية التقنية بنسبة 12.5%. في المقابل، ما يزال الطلب المحلي يمثل نقطة ضعف رئيسية، مع تباطؤ معدل نمو مبيعات التجزئة إلى 1.7% على أساس سنوي، وتراجع الاستثمارات الخاصة، مما يعكس الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد. كما ارتفع معدل البطالة في المناطق الحضرية إلى 5.4% في مارس، بما يشير إلى تزايد ضغوط سوق العمل. وعلى الرغم من قوة النمو الإجمالي، التي تقلل من الحاجة إلى اللجوء إلى مبادرات تحفيزية على نطاق واسع، إلا أنه من المتوقع أن يواصل صناع السياسات تبني إجراءات دعم مستهدفة لتعزيز الاستهلاك والحد من آثار ارتفاع أسعار الطاقة. وما يزال التباين بين قوة جانب العرض وضعف الطلب يشكل السمة الرئيسية لمسار الاقتصاد الكلي في الصين. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.8160.

اقتراب الين الياباني من مستوى 160 مقابل الدولار مع تصاعد مخاطر التدخل وتراجع احتمالات رفع سعر الفائدة إلى أقل من 20%

كثفت السلطات اليابانية نبرة تدخلها في الأسواق مع بقاء الين قريباً من المستوى الحرج 160 أمام الدولار الأمريكي، حيث أشارت وزيرة المالية ساتسوكي كاتاياما إلى الاستعداد لاتخاذ إجراءات حاسمة عقب مشاورات مع مسؤولي وزارة

مشيرين إلى أن التدخل في سوق الصرف يظل من الأدوات الرئيسية للحفاظ على استقرار الأسعار. وما تزال ديناميكيات التضخم متأثرة بارتفاع تكاليف الطاقة على المدى القريب، في حين يتوقع أن تتراجع الضغوط على المدى المتوسط. كما أبرز البنك قوة نمو الائتمان واستقرار الأوضاع المالية، في غياب أي مؤشرات تدل على حدوث انكماش ائتماني. إلا أن استمرار حالة عدم اليقين العالمية، لا سيما المرتبطة بتداعيات الصراع في الشرق الأوسط والتوترات التجارية على نطاق واسع، تواصل تشكيل مخاطر تهدد النمو، إلى جانب تزايد الضغوط التضخمية من خلال ارتفاع تكاليف الطاقة المستوردة. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الفرنك السويسري عند مستوى 0.7817.

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بنسبة 0.5% على أساس شهري في فبراير، بمعدل يفوق التوقعات قبل اندلاع الصراع

سجل الاقتصاد البريطاني نمواً أقوى من المتوقع وبنسبة 0.5% على أساس شهري في فبراير، متجاوزاً بشكل ملحوظ التوقعات البالغة 0.1%، ليشهد بذلك أسرع وتيرة نمو منذ يناير 2024، بدعم من استمرار زخم قطاع الخدمات إلى جانب تحسن قطاعي الإنتاج والإنشاءات. إلا أن هذا الأداء الإيجابي سبق الصدمة الاقتصادية الناتجة عن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، والتي أعادت تشكيل التوقعات بشكل ملموس من خلال ارتفاع أسعار الطاقة وتشديد الأوضاع المالية. وتشير المؤشرات الاستشرافية إلى تصاعد الضغوط التضخمية، مع توقعات باقتراب التضخم من ضعف المستوى المستهدف لبنك إنجلترا، في حين تم خفض توقعات النمو. كما يتوقع أن يتعرض الدخل المتاح للأسر لضغوط إضافية، مع إشارة التقديرات إلى تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة بنحو 500 جنيه إسترليني. وفي هذا السياق، يواجه صناع السياسات معادلة معقدة بين كبح جماح التضخم ودعم النمو، مما يزيد من مخاطر الدخول في حالة ركود تضخمي على المدى القريب. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3516.

استبيان «الاقتصادية»

إبريل 2026

السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟


 نعم

 لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاق المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



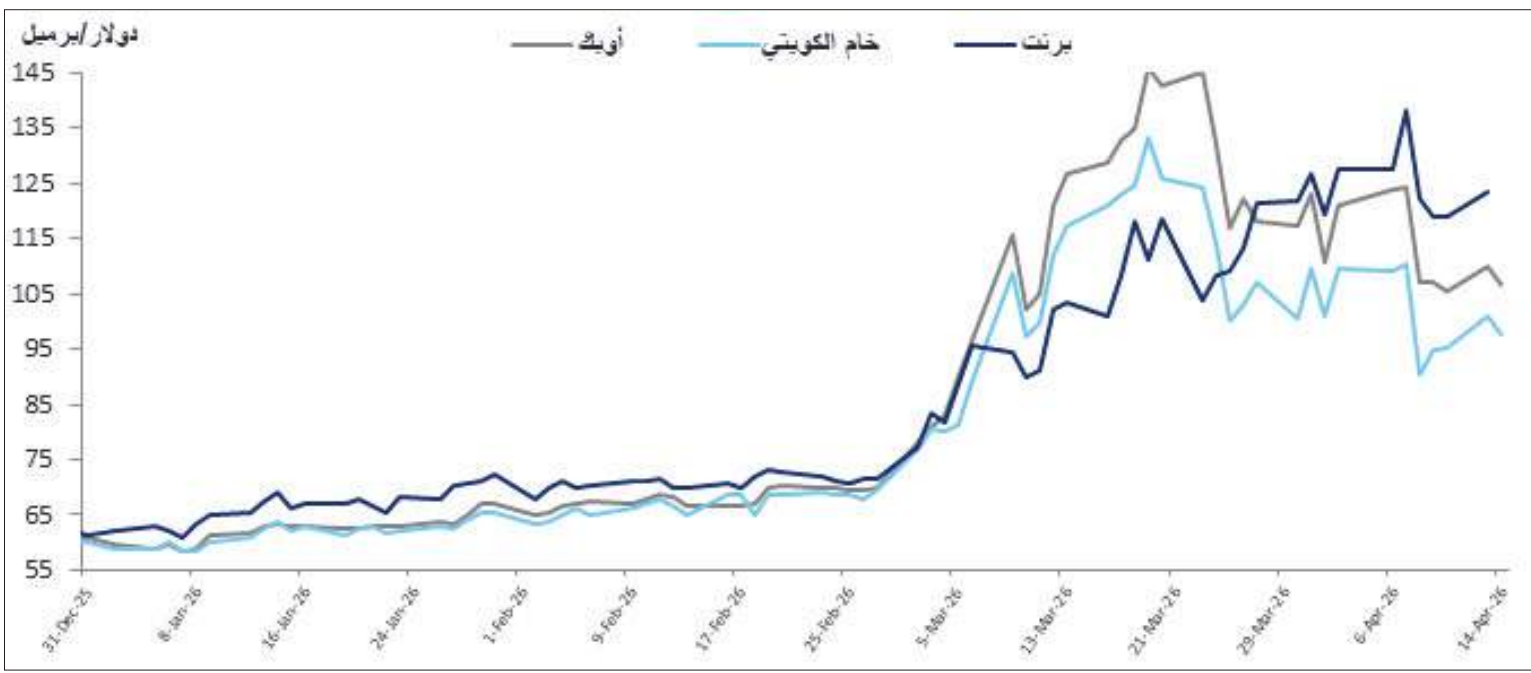
KAMCO
INVEST

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

منظمة أوبك : 106.53 إجمالي الطلب العالمي اليومي من النفط بزيادة 1.4 مليون برميل

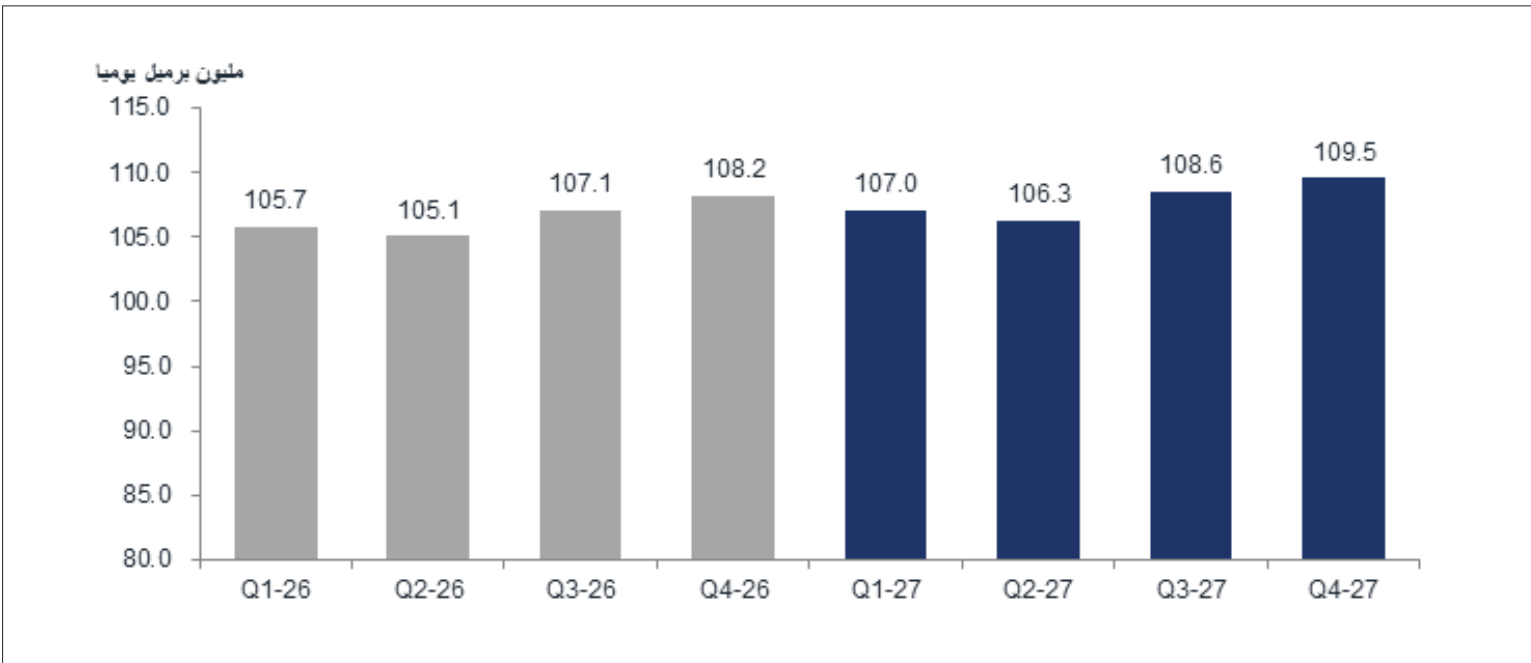
أسواق النفط في دائرة الترقب مع عودة تصاعد التوترات

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

الطلب العالمي على النفط 2026/2027 - (مليون برميل يوميا)



المصدر: أوبك

العقود الآجلة لا تعكس بشكل كامل حدة أزمة الإمدادات غير المسبوقة، مشيرة إلى أن الضغوط التي تتعرض لها السوق مرشحة للتصاعد خلال الأشهر المقبلة مع استمرار اضطرابات الإمدادات.

وعلى صعيد الاتجاه الشهري للأسعار، سجل متوسط أسعار النفط الخام ارتفاعاً للشهر الثاني على التوالي في مارس 2026، مدفوعة باضطرابات الإمدادات الناتجة عن الصراع في الشرق الأوسط. إذ بلغ متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت أعلى مستوياته في أكثر من ثلاث سنوات ونصف، مرتفعاً بنسبة 46.1 في المائة ليصل إلى 103.8 دولار أمريكي للبرميل. وفي المقابل، ارتفع متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية بمعدل أعلى بنسبة 71.4 في المائة ليبلغ 116.4 دولار أمريكي للبرميل، كما ارتفعت أسعار خام التصدير الكويتي بنسبة 86.5 في المائة لتسجل متوسطاً قدره 124.3 دولار أمريكي للبرميل في مارس 2026.

الطلب العالمي على النفط

أبقت منظمة أوبك في تقريرها الشهري الأخير على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال العام 2026 دون تغيير عند 1.38 مليون برميل يوميا، مع توقع أن يصل إجمالي الطلب إلى 106.53 مليون برميل يوميا خلال العام. وفي المقابل، شهدت التقديرات تعديلات هامشية على المستوى الإقليمي، إذ تم خفض

تجاوز سعر مزيج خام برنت لفترة محدودة مستوى 100 دولار أمريكي للبرميل خلال الأسبوع، عقب إعلان الحكومة الأمريكية فرض حصار بحري على مضيق هرمز للسفن المتجهة من وإلى الموانئ والسواحل الإيرانية. وجاء هذا التصعيد في أعقاب تعثر محادثات السلام عالية المخاطر بين الجانبين بشأن الحرب في الشرق الأوسط، مما هدد الهدنة الهشة لأسبوعين والتي أعلن عنها مؤخراً. إلا أن الأسعار تراجعت سريعاً خلال نفس اليوم، مع ظهور مؤشرات على سعي الطرفين إلى استئناف المفاوضات عبر جولة جديدة تهدف إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار طويل الأمد. كما ساهم مرور ناقلة نفط خاضعة للعقوبات الأمريكية عبر مضيق هرمز على الرغم من الحصار في تهدئة الأسواق، في إشارة إلى مرونة نسبية في الموقف الأمريكي. وفي السياق ذاته، أشار تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال إلى الضغوط التي تمارسها السعودية على الولايات المتحدة لرفع الحصار والعودة إلى طاولة المفاوضات.

في المقابل، امتدت تداعيات الحرب إلى الاقتصاد العالمي نتيجة ما يوصف بأنه أكبر اضطراب في إمدادات النفط الخام في التاريخ. إذ تم خفض معدلات تشغيل المصافي في عدد من الدول، بما في ذلك الصين، كما أعلنت عدة دول تطبيق إجراءات لترشيد استهلاك الوقود في الأسواق المحلية، في حين تأثرت قطاعات مثل النقل والسفر الجوي بشكل ملحوظ نتيجة تصاعف الأسعار في بعض الحالات. وكشفت بعض التقارير عن ارتفاع أسعار البنزين والديزل في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياتها منذ العام 2022، فيما اقتربت أسعار وقود الطائرات والديزل في أوروبا من مستويات قياسية أو بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق متجاوزة 200 دولار أمريكي للبرميل. من جهة أخرى، أوصت وكالة الطاقة الدولية باتخاذ تدابير لخفض الطلب، تشمل تقليل حدود السرعة، وخفض السفر الجوي، وزيادة الاعتماد على وسائل النقل العام للحد من استهلاك الوقود، في حين اتجهت عدة دول إلى تقييد صادرات الوقود لضمان توافره في الأسواق المحلية.

على صعيد الطلب، أبقت منظمة أوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط عند نحو 1.4 مليون برميل يوميا خلال العام، في حين أشارت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقاريرها الشهرية إلى احتمال تراجع الطلب هذا العام نتيجة ارتفاع الأسعار وتأثيره السلبي على مستويات الاستهلاك، بعد أن كانت قد توقعت سابقاً نمو الطلب بنحو 730 ألف برميل يوميا في العام 2026. ووفقاً للوكالة، يتوقع أن يكون اللقيم البتروكيماوي من أكثر القطاعات تأثراً بشكل فوري، في ظل الاضطرابات الحادة التي طالت سلاسل الإمداد، لا سيما في الأسواق الآسيوية.

أما على جانب العرض، فقد تراجع إنتاج الأوبك إلى أدنى مستوياته منذ حرب الخليج، إذ بلغ متوسط الإنتاج 22.05 مليون برميل يوميا خلال شهر مارس 2026، مقارنة بالمستويات المرتفعة التي تم تسجيلها خلال الشهر السابق، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج. وجاء الانخفاض بشكل أكثر حدة في العراق عند 2.8 مليون برميل يوميا، وتبعها كل من السعودية والإمارات والكويت، في حين تم تعويض جزء من هذا التراجع بزيادة إنتاج فنزويلا. وفي المقابل، تراجع إنتاج النفط في الولايات المتحدة للأسبوع السادس على التوالي هامشياً ليبلغ 13.6 مليون برميل يوميا.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

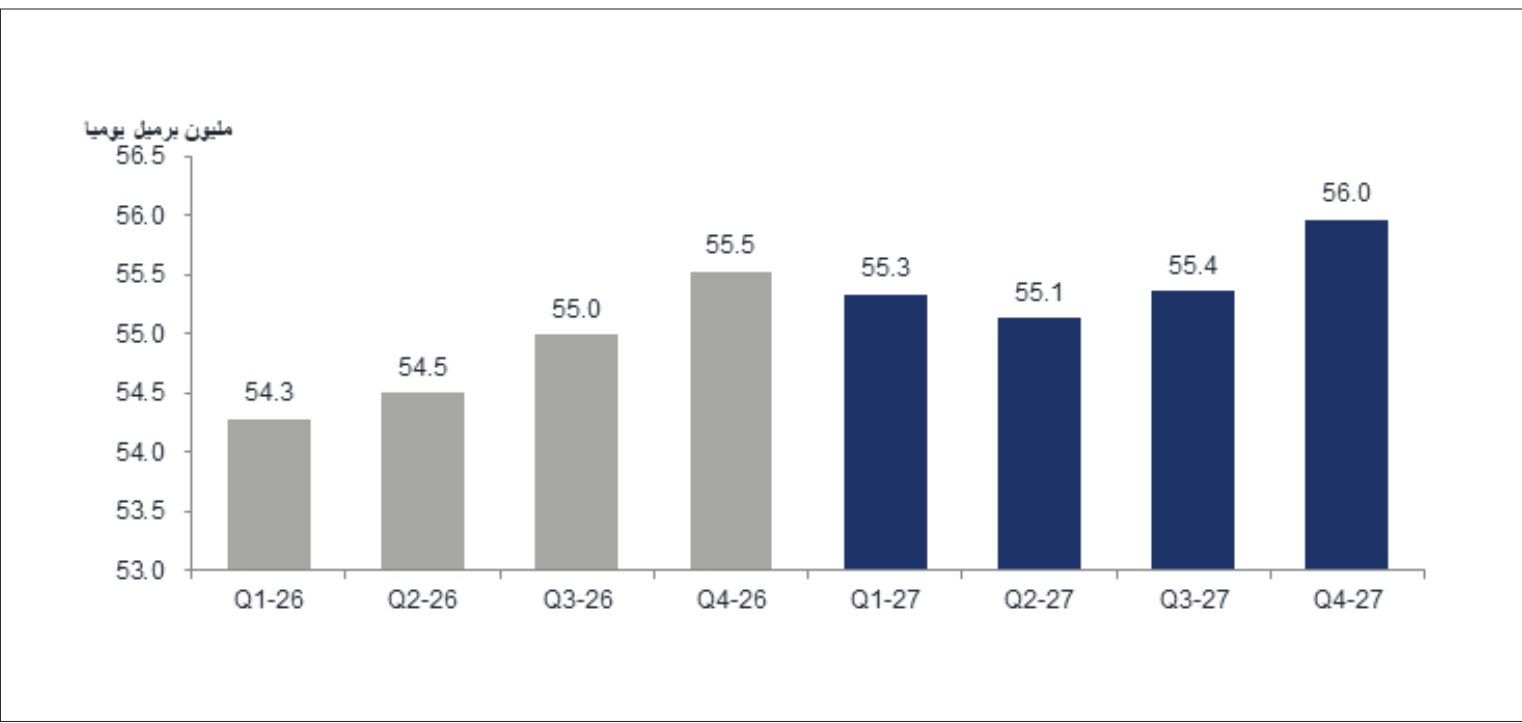
وصلت أسعار النفط الخام إلى مستويات لم نشهدها منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية في العام 2022، إذ استقرت العقود الآجلة لمزيج خام برنت فوق مستوى 100 دولار أمريكي للبرميل خلال الأسبوع الأخير من مارس 2026، عقب تعطل تدفقات النفط عبر مضيق هرمز. كما ساهمت الهجمات



الهجمات على البنية التحتية النفطية في الخليج سبب بقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة

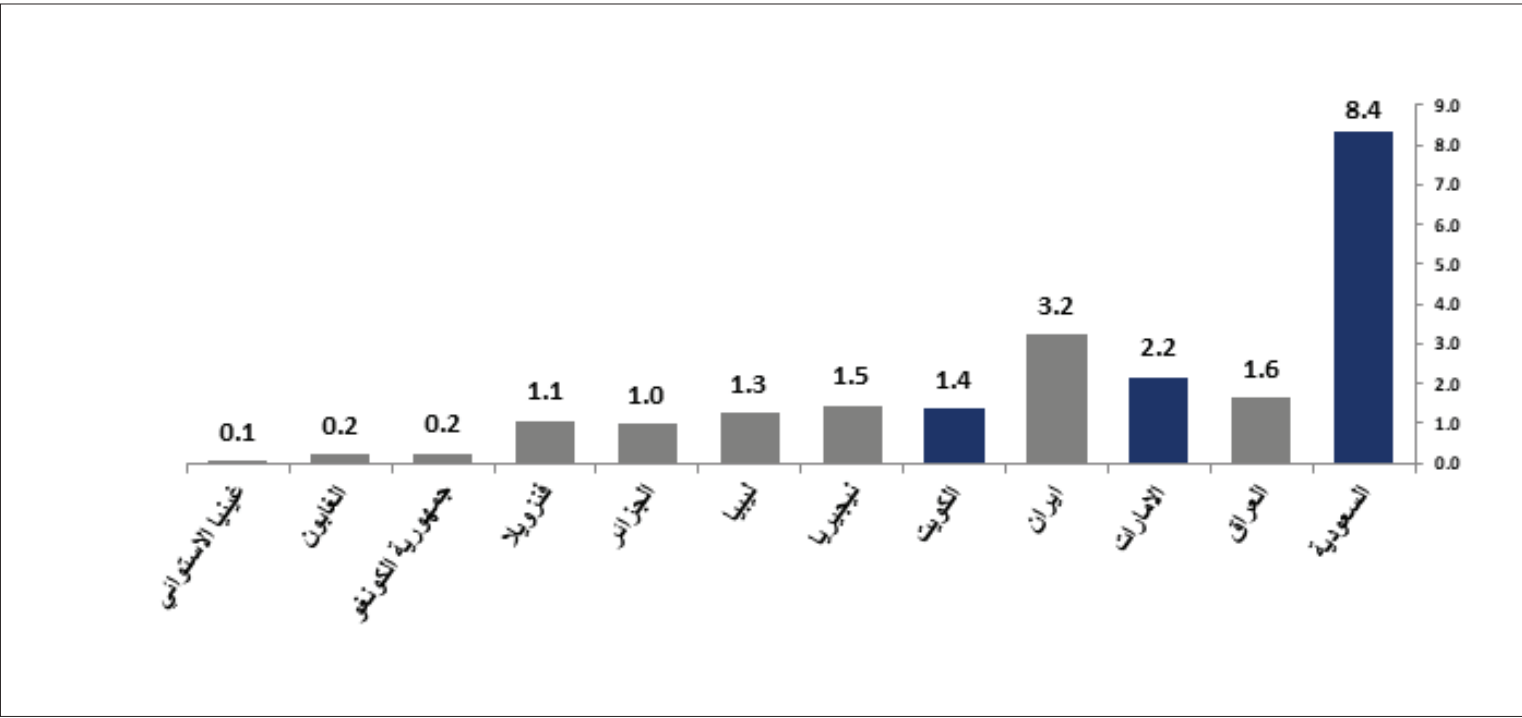
المعرض العالمي من النفط تراجع بشكل حاد في مارس والأسعار بلغت مستويات غير مسبوقة

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك - 2026/2027 (مليون برميل يوميا)



المصدر: أوبك

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر مارس 2026 - (مليون برميل يوميا)



المصدر: بلومبرج

بأكثر من 2 مليون برميل يوميا، بواقع 2.07 مليون برميل يوميا ليصل إلى 8.36 مليون برميل يوميا، في حين تراجع إنتاج كل من الإمارات والكويت بنحو 1.44 مليون برميل يوميا و1.17 مليون برميل يوميا على التوالي. وأظهرت بيانات مصادر الأوبك الثانوية انخفاض الإنتاج بمعدل أعلى نسبيا بلغ 7.9 مليون برميل يوميا، ليصل متوسط الإنتاج إلى 20.79 مليون برميل يوميا خلال الشهر. وفي المقابل، كان تراجع إنتاج إيران أقل حدة مقارنة ببقية منتجي الشرق الأوسط، إذ انخفض بمقدار 0.18 مليون برميل يوميا ليبلغ 3.2 مليون برميل يوميا. في المقابل، كانت فنزويلا المنتج الوحيد داخل المجموعة الذي سجل زيادة ملحوظة في الإنتاج خلال الشهر، إذ ارتفع إنتاجها بنحو 100 ألف برميل يوميا ليصل إلى متوسط 1.08 مليون برميل يوميا وفق بيانات وكالة بلومبرج، بينما أشارت مصادر الأوبك الثانوية إلى زيادة أقل بلغت 79 ألف برميل يوميا ليصل متوسط الإنتاج إلى 988 ألف برميل يوميا.

أما إنتاج المجموعة الأوسع نطاقاً من الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، فقد سجلت تراجعاً أقل حدة بلغ 7.7 مليون برميل يوميا، وفقاً لمصادر الأوبك الثانوية، ليصل متوسط إنتاج الأوبك وحلفائها إلى 35.06 مليون برميل يوميا في مارس 2026. وفي المقابل، سجلت الدول غير الأعضاء في الأوبك ضمن مجموعة الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك زيادة في الإنتاج بلغت 176 ألف برميل يوميا خلال الشهر، مدفوعة بصفة رئيسية بالارتفاع الحاد في إنتاج كازاخستان للشهر الثاني على التوالي، وهو ما قابله جزئياً تراجع إنتاج البحرين. وبلغ متوسط إنتاج كازاخستان 1.44 مليون برميل يوميا خلال الشهر، بعد زيادة قدرها 251 ألف برميل يوميا.

إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لإنتاج الولايات المتحدة بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا ليبلغ 13.51 مليون برميل يوميا في أحدث تقاريرها. أما على صعيد الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد تم رفع توقعات الإمدادات لمنطقة أمريكا اللاتينية، وهو ما قابله خفض تقديرات الإمدادات لكل من الشرق الأوسط وأفريقيا. كما رفع التقرير توقعات نمو الإنتاج في البرازيل من 160 ألف برميل يوميا في التقرير السابق إلى 210 آلاف برميل يوميا، مع بلوغ متوسط الإنتاج 4.6 مليون برميل يوميا، بدعم من زيادة إنتاج عد مشاريع من ضمنها مشروع بوزيوس (فرانكو)، ومشروع ميرو (ليبرا الشمالي الغربي)، ومشروع مارليم، ومشروع باكاهوا (كاركارا سابقاً).

وبالنسبة للعام 2027، أبقى أوبك على توقعاتها دون تغيير يذكر مقارنة بالشهر السابق، مع توقع نمو إنتاج الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بنحو 0.62 مليون برميل يوميا ليصل إلى 55.45 مليون برميل يوميا في المتوسط.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

انخفض إنتاج النفط الخام لمنظمة الأوبك من أعلى مستوياته المسجلة في ثلاث سنوات ونصف في فبراير 2026 إلى أدنى مستوياته منذ حرب الخليج، مدفوعاً بتداعيات الصراع في الشرق الأوسط. إذ تراجع متوسط إنتاج المجموعة بنحو 7.56 مليون برميل يوميا خلال الشهر ليصل إلى نحو 22.05 مليون برميل يوميا، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج. وعلى مستوى الدول الأعضاء، سجل العراق أكبر انخفاض في الإنتاج بمقدار 2.8 مليون برميل يوميا ليبلغ متوسط إنتاجه 1.63 مليون برميل يوميا خلال شهر مارس 2026. كما انخفض إنتاج السعودية

توقعات طلب الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو ما قابله بالكامل رفع تقديرات الطلب في الدول غير الأعضاء في المنظمة. ووفقاً لتقرير الأوبك، تم خفض توقعات الطلب في الولايات المتحدة للربعين الثاني والرابع من العام 2026 مقارنة بالتقرير السابق، كما تم خفض توقعات الطلب للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كل من أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ للنصف الأول من العام 2026 والربع الثاني من العام 2026. وفي المقابل، تم رفع التوقعات لكل من الصين وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وبقية دول آسيا، بينما تم خفض التوقعات لكل من الهند ومنطقة الشرق الأوسط على مستوى العام. من جهة أخرى، توقعت وكالة الطاقة الدولية انكماش الطلب العالمي على النفط خلال العام، إذ ترجح تراجع الطلب بنحو 80 ألف برميل يوميا، أي انخفاض يقارب 730 ألف برميل يوميا مقارنة بتقديراتها الصادرة الشهر السابق، في انعكاس لتأثيرات الحرب على الاقتصاد العالمي. وشهدت منطقة الشرق الأوسط أكبر خفض في التوقعات، إذ خفضت الوكالة تقديراتها للطلب بنحو 1.5 مليون برميل يوميا للربع الثاني من العام 2026، في أكبر تراجع منذ جائحة كوفيد-19. كما توقعت الوكالة امتداد تراجع الطلب إلى دول أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا سيما على منتجات الناфта وغاز البترول المسال ووقود الطائرات، مشيرة إلى أن تدمير الطلب سيتسع نتيجة نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار. ويظهر ذلك جليا في أحدث البيانات المتعلقة ب واردات الطاقة للصين، حيث أفادت بيانات وكالة بلومبرج بانخفاض واردات النفط الخام بنسبة 2.8 في المائة خلال شهر مارس 2026 لتبلغ 49.98 مليون طن. وعلى صعيد مصادر الإمدادات، تشير التقارير إلى تحول الصين من الاعتماد على منتجي الشرق الأوسط إلى منتجين في آسيا الوسطى، ولا سيما كازاخستان. كما تحولت واردات الهند بشكل متزايد نحو النفط الروسي، مستفيدة من إعفاءات الاستيراد من الولايات المتحدة، في حين استوردت البلاد أول شحنة نفط إيراني منذ سبع سنوات، قبل أن يؤثر إغلاق مضيق هرمز مجدداً على مشترياتها من النفط من منطقة الشرق الأوسط.

كما أبقى منظمة الأوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال العام 2027 دون تغيير عند 1.34 مليون برميل يوميا، مع توقع أن يصل إجمالي الطلب إلى 107.87 مليون برميل يوميا. وأظهرت التعديلات مجدداً خفض توقعات الطلب للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي قابله ارتفاع تقديرات الطلب للدول غير الأعضاء بالمنظمة.

إمدادات النفط الخام

تراجع المعرض العالمي من النفط بشكل حاد في مارس 2026، مما عمق من انخفاضات الإمدادات المسجلة خلال الأشهر السابقة. وأظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية انخفاض الإمدادات العالمية بمقدار 10.1 مليون برميل يوميا لتصل إلى 97 مليون برميل يوميا في المتوسط، مدفوعة بتراجع الإنتاج لدى كل من الأوبك وحلفائها والمنتجين من خارج التحالف. وجاء انخفاض إنتاج الأوبك وحلفائها نتيجة استمرار الهجمات على البنية التحتية النفطية في منطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى تراجع الإنتاج بمقدار 9.4 مليون برميل يوميا ليبلغ في المتوسط 42.4 مليون برميل يوميا خلال الشهر. كما تراجعت إمدادات الدول غير الأعضاء في الأوبك وحلفائها بنحو 770 ألف برميل يوميا خلال شهر مارس 2026، نتيجة انخفاض الإنتاج في قطر، والذي فاق الزيادات المسجلة في كل من البرازيل والولايات المتحدة.

أظهر التقرير الشهري لمنظمة الأوبك عدم حدوث تغيير في توقعات إمدادات السوائل النفطية من الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك مقارنة بتقديرات الشهر السابق. ووفقاً للأوبك، من المتوقع أن تنمو إمدادات هذه الدول بنحو 0.63 مليون برميل يوميا في المتوسط. وعلى المستوى الإقليمي، شهدت البيانات تعديلات طفيفة، حيث تم رفع تقديرات الإمدادات الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو ما قابله خفض توقعات الإمدادات للدول غير الأعضاء في المنظمة. كما تم رفع توقعات الإمدادات من الولايات المتحدة للنصف الثاني من العام 2026، إلى جانب تعديل طفيف بالزيادة لإمدادات الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنصف الأول من العام 2026. وفي المقابل، خفضت

في إنجاز تقني يُعزز ريادة شبكتها وصدارة التفوق الرقمي

«زين» حصدت جائزة «أفضل شبكة» من مؤسّسة Opensignal

زين الوحيدة الفائزة بـ 5 مؤشرات: التغطية، تغطية 5G، ثبات جودة الأداء، تجربة الفيديو 5G، وتجربة سرعة التنزيل 5G



إنجاز جديد

زين تحصد الجائزة الذهبية لأفضل شبكة في الكويت من Opensignal

حصدت شركة زين الكويت جائزة «أفضل شبكة» ضمن التقرير المُستقل الصادر عن مؤسّسة Opensignal لشهر فبراير 2026، في إنجاز جديد يؤكد مكانتها المُتقدّمة في قطاع الاتصالات، ويعكس قدرتها المستمرة على رفع معايير الأداء الشبكي على مستوى البلاد.

وأفادت الشركة أن هذا التتويج الدولي يُعزّز سجلها الحافل بالريادة، لثرسّخ موقعها كأكثر الشبكات تحقيقاً لجوائز الجيل الخامس في الكويت، مؤكّدة تفوقها التقني والتكنولوجي في تقديم تجربة اتصالات موثوقة ومتطورة تُلبّي تطلّعات المستخدمين وتواكب تسارع وتيرة التحول الرقمي.

وبيّنت زين أن هذا الإنجاز يبرز الأداء القوي والمتواصل لشبكتها عبر أبرز مقاييس تجربة المستخدم وجودة الشبكة، مبيّنة أنها تصدرت نتائج التقرير بإحرازها المرتبة الأولى في 9 مؤشرات، وهو العدد الأعلى بين جميع شركات الاتصالات في السوق الكويتية، إذ توزعت هذه المؤشرات بين 5 مؤشرات منفردة و4 مؤشرات مشتركة، ما يعكس تفوقاً شاملاً عبر مختلف جوانب الأداء الشبكي.

وأكدت الشركة أن هذا التفوق التقني يسלט الضوء على كفاءة وثبات البنية التحتية المتطورة التي تعتمدها، واستثماراتها المستمرة في تعزيز قدرات شبكات الجيل الخامس، سواء من حيث السرعات، أو الاعتمادية، أو جودة التغطية، كما يعكس نجاح رؤيتها التقنية القائمة على مواكبة أحدث الابتكارات العالمية وتوظيفها عملياً لخدمة السوق المحلية، بما يعزز ثقة المستخدمين ويكرس مكانتها كشريك رقمي موثوق في مسيرة التطور التكنولوجي في الدولة.

ووفقاً للتقرير، أصبحت زين الشركة الوحيدة الفائزة في كل من مؤشر تجربة التغطية بنتيجة 8.1 من 10، ومؤشر تجربة تغطية الجيل الخامس بنتيجة 4.5 من 10، ومؤشر ثبات جودة الأداء بنتيجة 71.2 من 100، ومؤشر تجربة الفيديو عبر الجيل الخامس بنتيجة 77.2 من 100، ومؤشر تجربة سرعة التنزيل عبر الجيل الخامس بأعلى نتيجة بلغت 328.8 ميغابت في الثانية.

كما حصدت زين جوائز مُشتركة في كل من مؤشر تجربة التنزيل بنتيجة 106.5 ميغابت في الثانية، ومؤشر وقت الاتصال بالشبكة بنتيجة 98 من 100، وتجربة موثوقية الشبكة بنتيجة 874 من 1000، بما يعكس أداءً متوازناً وقوياً عبر مجموعة واسعة من مؤشرات الأداء الرئيسية. وقام تقرير Opensignal لتجربة شبكات الهاتف المُنتقل لشهر فبراير 2026 بتقييم أداء مُشغلي الاتصالات المُنتقلة في الكويت على مدى 90 يوماً، خلال الفترة من 1 أكتوبر 2025 حتى 29 ديسمبر 2025.

وتُعد Opensignal من المؤسّسات الدولية التي تتبنى أعلى المعايير العالمية المستقلة الرائدة في قياس وتحليل تجارب المستهلكين مع شبكات الهاتف المتنقل والنطاق العريض، إذ توفر تقاريرها رؤى قائمة على البيانات حول كيفية تجربة المُستخدمين للاتصال في حياتهم اليومية عبر مؤشرات الأداء الرئيسية المختلفة. ويعكس هذا التقدير جهود زين المتواصلة للاستثمار في تحديث الشبكة وبناء بنية تحتية رقمية متقدمة

وتعزيز موقعها التنافسي.

وأوضحت زين أن Ookla Speedtest - الوجهة العالمية الأولى في قياس وتحليل أداء الشبكات - منحتها جوائز «أسرع شبكة 5G في الكويت»، وجائزة «أفضل تغطية في الكويت»، وجائزة «أفضل شبكة 5G في الكويت»، استناداً إلى بيانات النصف الثاني من العام 2025 التي اعتمدت على ملايين الاختبارات التي أجراها المستخدمون داخل الكويت.

وعكس هذا الإنجاز قوة البنية التحتية لشبكتها، مؤكداً اتساق أدائها التشغيلي والفني، وتفوقها في سرعة شبكات الجيل الخامس وتغطيتها الشاملة، كما أتى في وقت تواصل فيه الشركة تسريع منظومتها الرقمية ضمن استراتيجية تحول شاملة تجمع بين استثمارات البنية التحتية المتقدمة، وتعزيز تجربة العملاء، وذكاء العمليات، والاستعداد للمستقبل.

وجاهزة للمستقبل، كما يعكس جهود الشركة الأوسع في تقديم تجربة اتصال موثوقة وسلسة وعالية الأداء تلبي الاحتياجات المتطورة للأفراد وقطاع الأعمال في مختلف أنحاء الكويت.

كما سلط التقرير الضوء على التطور القوي الذي يشهده سوق الاتصالات في الكويت، مدفوعاً بالتوسع في تبني تقنية الجيل الخامس المُستقل (5G Standalone) واستمرار الاستثمارات في البنية التحتية المتقدمة، وفي ظل هذه المعطيات، تؤكد نتائج زين الأخيرة مكانتها في صدارة الابتكار على مستوى الشبكة والتميز في جودة الخدمة.

وكشفت زين الكويت مؤخراً عن تتويجها بثلاث جوائز من Ookla Speedtest®، خلال فعاليات مؤتمر الاتصالات العالمي (MWC 2026) في برشلونة، في إنجاز دولي عكس قوة استثماراتها في البنية التحتية للشبكات،

وفقاً لمؤشر «سيرفس هيرو» للعام الـ 16 على التوالي

«بوبيان» الأفضل إسلامياً في خدمة العملاء... والأفضل على مستوى كافة القطاعات في الكويت

تميز في جودة الخدمة واستمرارية في الصدارة لعام 2025



عبدالله المجحم وفاتن أبوغزالة أثناء تسليم جوائز سيرفس هيرو



عادل الماجد وعبدالله التويجري وعبدالله المجحم يتوسطون قيادات البنك في لقطة جماعية



جوائز سيرفس هيرو لبنك بوبيان

خلق بيئة داخلية تؤمن أن التميز في الخدمة لا يأتي من السياسات فقط، بل من القناعة الشخصية لدى الموظف بأن العميل شريك لا متلقي خدمة. وأضاف أن البنك نجح في تحقيق توازن فعال بين توظيف التكنولوجيا الحديثة وتقديم حلول وخدمات مصرفية متطورة، بما يضمن تقديم تجربة متكاملة تجمع بين الكفاءة والمرونة وسرعة الاستجابة، دون الإخلال بجودة العلاقة مع العميل.

وأوضح المجحم أن الحفاظ على مستوى عالٍ من جودة الخدمة يتطلب متابعة مستمرة وتقييماً دائماً، مؤكداً أن البنك يعمل بشكل دائم على تطوير خدماته بما يتماشى مع تطورات القطاع المصرفي، ويعزز من مستوى رضاهم وثقتهم. واختتم المجحم تصريحه معرباً عن تقديره لعملاء البنك، مؤكداً أن هذه الجوائز تمثل انعكاساً مباشراً لنفقتهم المستمرة، وأن البنك سيواصل العمل على تقديم أفضل الخدمات بما يلبي تطلعاتهم ويعزز من مستوى العلاقة معهم.

** أسس ومعايير التقييم

ويعتمد مؤشر «سيرفس هيرو» في تقييمه على استفتاء يمتد على مدار عام كامل، يشمل آراء المستهلكين الذين يقومون بتقييم الشركات بناءً على تجربتهم الفعلية، وذلك وفق مجموعة من المعايير تشمل سلوك الموظفين، سرعة الخدمة، جودة المنتج أو الخدمة، الثقة، القيمة مقابل السعر، مركز الاتصال، والموقع الإلكتروني. ويُعد هذا المؤشر من أبرز الأدوات المستقلة التي تعكس مستوى رضا العملاء، حيث يعتمد على تقييم حقيقي من المستخدمين، بما يضمن دقة النتائج وموضوعيتها.

عبدالله المجحم:

- الحفاظ على ثقة العملاء في ظل تنامي توقعاتهم والمنافسة في الخدمات المصرفية في صميم أولوياتنا

أفضل تجربة للعملاء، وحرصه على تطوير أدائه بشكل مستمر بما يعزز من مستوى الخدمات المقدمة. وأشار المجحم إلى أن ثقافة «العميل أولاً» التي يتبناها «بوبيان» لا تقتصر على السياسات والإجراءات، بل تمتد لتشمل جميع الموظفين، حيث يُعد كل موظف مسؤولاً بشكل مباشر عن تجربة العميل، من خلال دوره في تسهيل الإجراءات، وسرعة الاستجابة، ودقة تنفيذ العمليات، والتفاعل الإيجابي مع مختلف احتياجات العملاء، وهو ما ساهم في بناء بيئة عمل تدعم التميز في الخدمة وتعزز من جودة التفاعل مع العملاء.

وقال المجحم خلال الجلسة «ثقافتنا المؤسسية قائمة على مبدأ أن كل موظف - أياً كان منصبه - هو مسؤول عن تجربة العميل. وقد عملنا خلال السنوات الماضية على

رسخ بنك بوبيان موقعه الريادي في مدى رضا العملاء، بعد حصوله على جائزتي «أفضل بنك إسلامي في جودة خدمة العملاء في الكويت»، و«الأفضل في خدمة العملاء على مستوى كافة القطاعات في الكويت» لعام 2025، وذلك وفقاً لمؤشر «سيرفس هيرو» لقياس رضا العملاء، في إنجاز يعكس استمرارية البنك في تحقيق مستويات متقدمة من الأداء، في بيئة تتسم بتصاعد المنافسة وتغير توقعات العملاء.

ويأتي هذا التتويج امتداداً لمسيرة من التميز المتواصل والأداء المتميز، حيث حافظ «بوبيان» على صدارته كأفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء للعام السادس عشر على التوالي، معززاً هذا التميز بتقديم تجربة مصرفية متكاملة كما يعد «بوبيان» المؤسسة المصرفية الوحيدة في الكويت التي استطاعت الحفاظ على هذه المكانة طوال هذه الفترة. وجرى تسليم الجوائز خلال زيارة قامت بها الرئيس التنفيذي لمؤسسة سيرفس هيرو فاتن أبوغزالة لمقر البنك بحضور كل من نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد، والرئيس التنفيذي للبنك عبدالله التويجري، ونائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية عبدالله المجحم، إلى جانب عدد من أعضاء الإدارة التنفيذية وممثلي الطرفين.

** التميز والقدرة على الاستمرار

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال المجحم «أنه وعلى الرغم من إن الحصول على هذه الجوائز المرموقة في خدمة العملاء يُعد إنجازاً مهماً، إلا أن الحفاظ على هذا المستوى من التميز على مدار ستة عشر عاماً متتالية، وفي ظل ما يشهده السوق من منافسة متزايدة وتغير ملحوظ في سلوك العملاء، هو التحدي الحقيقي الذي يعكس قدرة المؤسسة على الاستمرار والتطور».

وأضاف أن العملاء اليوم أصبحوا أكثر وعياً وأعلى توقعاً لجودة الخدمة ومستوى التجربة في ظل ارتفاع حدة المنافسة، وهو ما يتطلب من المؤسسات المصرفية تطوير نماذج عملها بشكل مستمر، والتركيز على بناء علاقات قائمة على التميز والثقة.

وأوضح المجحم أن «بوبيان» يحرص على فهم عملائه بشكل أعمق، من خلال استطلاع آرائهم وتحليل توقعاتهم واستباق احتياجاتهم، ضمن منهجية متكاملة تُطبق وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يساهم في تحسين جودة الخدمة وإدارة توقعات العملاء بكفاءة عالية.

وأكد أن هذا الإنجاز واستمرار الحفاظ على الصدارة لم يكن ليتحقق لولا الجهود المتواصلة لفريق العمل، الذي يمثل أحد أهم عناصر النجاح، من خلال التزامه بتقديم

الخبير المجددي يكشف عن العوامل التي تساهم في طول صلاحية عسل النحل

نصح بتجنب الضوء المباشر الذي يمكن أن يؤثر على الخصائص الكيميائية للعسل

درجات الحرارة المرتفعة يمكن أن تؤثر على جودة العسل

يجب وضع العسل في عبوات محكمة الإغلاق

على جودته، مؤكداً على ضرورة تجنب الضوء المباشر الذي يمكن أن يؤثر على الخصائص الكيميائية للعسل، لذا من الأفضل حفظه في مكان مظلم في ظروف التخزين المثلى. وأضاف: يمكن أن يبقى العسل صالحاً للاستهلاك لسنوات طويلة جداً، ومع ذلك في بعض الحالات قد يتعرض العسل لتغيرات مثل التبلور، حيث يتحول من الحالة السائلة إلى الصلبة، لكن التبلور لا يعني أن العسل قد فسد ويمكن إعادة تسييله بوضع العبوة في ماء دافئ، ويمكن التعرف على العسل المخمر من خلال رائحته وطعمه اللاذع.

واختتم: أنه في العديد من الدول، يُطلب من الشركات المصنعة وضع تاريخ انتهاء صلاحية على العبوات لأسباب تنظيمية، لكن هذا لا يعني أن العسل يصبح غير صالح للاستهلاك بعد هذا التاريخ.



يمكن أن تؤدي إلى تغيير لون العسل وزيادة نسبة الرطوبة مما قد يؤثر على جودته، ووضعه في عبوات محكمة الغلق للحفاظ

ممكناً، أهمها تخزينه بشكل صحيح ومراعاة بعض العوامل مثل حفظه في مكان بارد وجاف لأن درجات الحرارة المرتفعة

أكد خبير إنتاج العسل وتربية النحل ومدير شركة عسل معجزة الشفاء أن العسل يحتوي على مجموعة من الخصائص الفريدة التي تساهم في حفظه لفترات طويلة، حيث يحتوي على نسبة عالية من السكريات الأحادية الطبيعية التي تشكل حوالي 80% من تركيبته، ما يمنع نمو معظم البكتيريا والفطريات، بجانب أنه غذاء ذو طبيعة حمضية حيث يتراوح مستوى الأس الهيدروجيني (pH) بين 3.2 و 4.5، مما يجعل البيئة غير مناسبة لنمو العديد من الكائنات الدقيقة، فضلاً عن احتوائه على إنزيمات تنتجها النحل مثل إنزيم الجلوكوز أوكسيديز الذي يساعد في إنتاج بيروكسيد الهيدروجين وهو مركب له خصائص مضادة للبكتيريا. ونصح المجددي باتباع عدة طرق لضمان بقاء العسل صالحاً للاستهلاك لأطول فترة

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700





إعداد الخبير السياحي -
كمال كبشة



سياحة وسفر

صناعة السياحة... وإدارة الأزمات

السوق يتغير... والشركات بين التكيف أو الخروج



لم يعد السوق كما كان، ولم يعد الخطأ يُغتفر. التغييرات في سلوك المسافرين لم تعد مجرد مرحلة عابرة، بل أصبحت واقعاً جديداً يفرض قواعد مختلفة تماماً. العميل اليوم لا ينتظر، ولا يبحث طويلاً، ولا يقبل بالحلول التقليدية، بل يريد تجربة سريعة وواضحة ومصممة له، وإذا لم يجدها ينتقل فوراً إلى خيار آخر. وهنا تبدأ الأزمة الحقيقية، حيث ما زالت شركات كثيرة تعمل بعقليات قديمة تعتمد على بطء الإجراءات وضعف التفاعل وتكرار نفس العروض، بينما السوق لم يعد يحتمل هذا الأسلوب. الفجوة بين توقعات العميل وأداء الشركات تتسع يوماً بعد يوم، وهذه الفجوة هي التي ستحدد من يستمر ومن يختفي. المرحلة القادمة لن تكون للكبير ولا للأقدم، بل للأسرع والأكثر فهماً، وفي هذا المشهد لم يعد التأخر مجرد خسارة صفقة، بل بداية الخروج من السوق.

الفنادق تعيد تعريف الفخامة الإقامة لم تعد غرفة... بل تجربة تباع بالتفاصيل

إلى الاعتماد على تخصيص الخدمة واستخدام التكنولوجيا وتقديم تجارب محلية داخل الفندق. وفي الخليج تتجه الاستثمارات نحو الفنادق الفاخرة والتجارب المتكاملة، مع تركيز واضح على السياحة الترفيهية والعائلية، لكن التحدي لم يعد في الفخامة، بل في التميز. المنافسة لم تعد بين فنادق فقط، بل بين تجارب، والضيف لم يعد يختار مكاناً للإقامة، بل يختار تجربة يعيشها.

تشهد صناعة الفنادق تحولاً واضحاً في مفهوم الإقامة، حيث لم تعد الغرفة وحدها كافية لجذب النزلاء، مع نمو الحجوزات الفندقية عالمياً بنسبة 8% خلال 2025، وارتفاع متوسط أسعار الغرف بنسبة 12%، بينما يفضل 65% من النزلاء الفنادق التي تقدم تجارب مخصصة. الضيف اليوم لا يبحث فقط عن سرير مريح، بل عن تجربة متكاملة تبدأ قبل الوصول وتستمر بعد المغادرة، وهو ما دفع الفنادق

شركات الطيران... ضغط غير مسبوق ونمو متسارع

وفي منطقة الخليج تحديداً، تسجل المطارات أرقاماً قياسية في الحركة الجوية مع نمو ملحوظ في الرحلات الدولية، لكن التحدي الأكبر لم يعد في نقل المسافرين، بل في إدارة التجربة، حيث أصبحت عوامل مثل التأخير والازدحام وتذبذب الأسعار تؤثر مباشرة على قرار العميل. المرحلة القادمة ستشهد منافسة مختلفة لا تقوم على عدد الرحلات، بل على جودة التشغيل وسرعة الاستجابة، لأن المسافرين اليوم لا يقيس الرحلة بالمسافة، بل بالتجربة.

تشهد شركات الطيران العالمية مرحلة مزدوجة بين نمو قياسي وضغوط تشغيلية غير مسبوق، حيث تجاوز عدد المسافرين عالمياً 4.7 مليار مسافر خلال 2025، مع توقعات بنمو يتجاوز 6% خلال 2026، في مقابل ارتفاع تكاليف التشغيل بنسبة تصل إلى 18%. ورغم هذا النمو الكبير، تواجه الشركات تحديات حقيقية تتمثل في زيادة الطلب بشكل أسرع من القدرة التشغيلية، وضغط كبير على جداول الرحلات، وارتفاع أسعار الوقود والخدمات الأرضية.

هل تعلم؟ قرار السفر يُصنع في دقائق

أكثر من 70% من قرارات السفر اليوم لا تبدأ من شركات السياحة بل من الهاتف المحمول، وخلال أقل من 10 دقائق يستطيع المسافر مقارنة الأسعار وقراءة التقييمات واختيار وجهته بالكامل، ما يعني أن القرار لم يعد يُصنع في المكاتب بل في يد عميل يتحرك أسرع من السوق.

عين على السياحة السوق يتحرك باللمحة... وليس بالخطة

السوق لم يعد يتحرك بالخطط الطويلة بل باللمحة، والعميل لا ينتظر إعلانك ولا يقرأ تفاصيلك، بل يشعر بك أو يتجاهلك. شركات كثيرة ما زالت تباع رحلات بينما السوق يشتري تجارب، والفرق بسيط لكنه حاسم، فمن يفهم التغيير يربح ومن يتجاهله يخفق.

تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسعودية يرتفع 116 مليار ريال خلال 2025



ارتفع حجم التسهيلات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2025م بنسبة 32.98% على أساس سنوي، لتزيد في العام الماضي بواقع 115.98 مليار ريال عن قيمتها بنهاية العام 2024.

ووصل إجمالي التسهيلات (المقدمة من جانب القطاع المصرفي وشركات التمويل) إلى 467.7 مليار ريال بنهاية الربع الرابع من عام 2025م، وهو أعلى مستوى وصل له على الإطلاق، مقابل 351.72 مليار ريال بنهاية الربع المماثل من العام السابق؛ وفقاً لبيانات البنك المركزي السعودي «ساما». وعلى أساس ربعي، زاد حجم التسهيلات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة في الربع الأخير من العام 2025م بنسبة 4.65% وبواقع 20.8 مليار ريال عن حجمها في الربع السابق من العام ذاته والبالغ 446.9 مليار ريال.

وشكلت التسهيلات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر 11.5% من إجمالي حجم التمويل بالمملكة بنهاية الربع الرابع من عام 2025م، مقابل 9.6% في الربع المماثل من العام 2024.

المنشآت المتوسطة تقتنص 47% من التسهيلات التراكمية واستحوذت المنشآت المتوسطة - يكون حجم إيراداتها من 40 لـ 200 مليون ريال أو عدد موظفيها من 50 لـ 249 موظفاً - على 47.23% من إجمالي حجم التسهيلات التراكمية بنهاية الربع الرابع من عام 2025م.

ووصلت قيمة التسهيلات التي حصلت عليها المنشآت المتوسطة من القطاع المصرفي وشركات التمويل بنهاية الربع الرابع لعام 2025م إلى 220.91 مليار ريال، مقابل 187.28 مليار ريال بنهاية الربع ذاته من العام السابق، لتزيد بنحو 17.96% وبما يعادل 33.63 مليار ريال خلال العام الماضي.

وبالمثل، ارتفع حجم التسهيلات التراكمية المقدمة للمنشآت الصغيرة بالمملكة - يكون حجم إيراداتها من 3 إلى 40 مليون ريال أو عدد موظفيها من 6 إلى 49 موظفاً - إلى 163.51 مليار ريال بنهاية الربع الرابع من عام 2025م، مقارنة مع 122.25 مليار ريال بنهاية الربع نفسه من العام 2024م؛ لترتفع بنسبة 33.75% على أساس سنوي، وبزيادة قيمتها 41.26 مليار ريال.

ووصل حجم التمويل المقدم من المصارف للمنشآت المتوسطة إلى 212.16 مليار ريال بنهاية الربع الرابع من العام 2025، و154.42 مليار ريال للمنشآت الصغيرة، و80.07 مليار ريال للمنشآت متناهية الصغر.

وبلغت نسبة التمويل المقدم من المصارف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة 11.3% من إجمالي حجم تسهيلات المصارف بنهاية الربع الرابع من عام 2025م، مقابل 9.4% في نهاية الربع نفسه من العام السابق.

وبالمثل، ارتفع حجم التسهيلات المقدم من جانب قطاع شركات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالسعودية بنحو 15.6% بنهاية العام 2025م على أساس سنوي؛ ليلبغ 21.06 مليار ريال، مقابل 18.22 مليار ريال في نهاية العام السابق.

وقفز إجمالي تمويل المنشآت متناهية الصغر - إيراداتها تصل لـ 3 ملايين ريال أو عدد موظفيها من 1 إلى 5 موظفين - إلى 83.28 مليار ريال بنهاية الربع الرابع من عام 2025م، مقابل 42.19 مليار ريال بنهاية الربع المماثل من العام السابق؛ لترتفع بنسبة 97.4% وبما يعادل 41.09 مليار ريال. القطاع المصرفي يقدم تسهيلات بقيمة 446.6 مليار ريال وارتفع حجم التمويل المقدم من القطاع المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة بنسبة 33.93% بنهاية عام 2025م على أساس سنوي، أو ما يعادل 113.15 مليار ريال عن العام السابق.

وبلغت قيمة التسهيلات التراكمية المقدمة من المصارف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر 446.65 مليار ريال، ارتفاعاً من 333.5 مليار ريال بنهاية الربع الرابع من عام 2024.

السعودية ترفع حيازتها بالسندات الأمريكية لأعلى مستوى في 6 سنوات



قفزت استثمارات المملكة العربية السعودية بالسندات الأمريكية إلى أعلى مستوى في 6 سنوات، بعد أن زادت خلال شهر فبراير الماضي بواقع 25.6 مليار دولار.

وارتفعت حيازة المملكة في سندات الخزنة الأمريكية بنسبة 26.9% بنهاية فبراير 2026م وبزيادة تعادل 34 مليار دولار عن قيمتها في الشهر المماثل من العام الماضي؛ بحسب إحصائية لـ «مباشر» تستند لبيانات وزارة الخزنة الأمريكية.

ووصلت حيازة السعودية بسندات الخزنة الأمريكية إلى 160.4 مليار دولار في شهر فبراير الماضي؛ وهو أعلى مستوى في 72 شهراً (6 سنوات)؛ منذ أن سجلت أعلى مستوى تاريخي لها بواقع 184.4 مليار دولار في شهر فبراير 2020م.

وعلى أساس شهري، رفعت السعودية استثماراتها في السندات الأمريكية خلال شهر فبراير الماضي فقط بما يعادل 25.6 مليار دولار، حيث زادت حيازتها الإجمالية بنسبة 18.99% عن شهر يناير والتي بلغت بنهايته 134.8 مليار دولار.

وحافظت السعودية على ترتيبها في المركز الـ 17 عالمياً في قائمة أكبر المستثمرين بسندات الخزنة الأمريكية بنهاية شهر فبراير 2026م، والتي تصدرتها

دولار بنهاية فبراير 2026، مقابل 8.900 تريليون دولار بنهاية الشهر المماثل من العام الماضي؛ لتزيد بنسبة 6.6%، فيما كانت تبلغ 9.289 تريليون دولار في يناير الماضي.

اليابان باستثمارات تبلغ 1239.3 مليار دولار، يليها المملكة المتحدة بـ 897.3 مليار دولار، ثم الصين بـ 693.3 مليار دولار. وبلغت إصدارات السندات الأمريكية 9.487 تريليون

صندوق الاستثمارات العامة ورؤية 2030.. عقد من بناء الاقتصاد الجديد



عائد سنوي يبلغ 7.2% منذ 2017، إلى جانب نمو الإيرادات بنسبة 25%؛ وفقاً لتقرير أداء الصندوق الصادر في 2024. كما عزز الصندوق من متانة مركزه المالي عبر تنويع مصادر التمويل؛ بما في ذلك اللجوء إلى أسواق الدين؛ وهو ما انعكس في تحسن تصنيفاته الائتمانية، مع رفع تصنيفه من قبل وكالة موديز وتأكيد تصنيف فيتش.

وعلى صعيد الحوكمة، حقق الصندوق تقدماً ملحوظاً، حيث سجل نسبة 96% في مؤشر الحوكمة والاستدامة والمرونة، مقارنة بـ 40% قبل سنوات.

استراتيجية جديدة

الأسبوع الماضي، أقر مجلس إدارة الصندوق، برئاسة الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، استراتيجية الصندوق 2026 - 2030، في خطوة تعكس استمرار دوره في دعم التحول الاقتصادي وفقاً لرؤية المملكة 2030.

الاستراتيجية ركزت على بناء منظومات اقتصادية محلية ذات قدرة تنافسية عالية، مع تعظيم قيمة الأصول الاستراتيجية، واستدامة العوائد، وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة.

كما أوضح الصندوق، أن الاستثمارات ستوزع ضمن ثلاث محافظ رئيسية، الأولى هي «محفظة الرؤية» التي تهدف إلى تعزيز التكامل بين القطاعات الاستراتيجية، وتطوير منظومات اقتصادية مثل السياحة، التطوير العمراني، الصناعات المتقدمة، الطاقة النظيفة، والخدمات اللوجستية، إضافة إلى مشاريع كبرى مثل نيوم.

أما الثانية فتشمل «محفظة الاستثمارات الاستراتيجية» التي تركز على تعظيم العوائد من الأصول الاستراتيجية، ودعم تحول الشركات التابعة إلى كيانات عالمية، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية.

بينما الثالثة فهي «محفظة الاستثمارات المالية»، والتي تهدف إلى تحقيق عوائد مستدامة وتنويع الاستثمارات في الأسواق العالمية.

تأسس أكثر من 100 شركة، ضمن محفظة تضم 220 شركة تعمل في 13 قطاعاً استراتيجياً.

هذا التوسع لم يقتصر على الاستثمار، بل شمل تطوير منظومات اقتصادية متكاملة، خاصة في قطاعات أبرزها السياحة، والخدمات اللوجستية، والصناعة، والتقنيات الرقمية.

كما ارتبط ذلك بخلق فرص عمل واسعة، حيث أسهم الصندوق في توفير أكثر من 1.1 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة داخل المملكة وخارجها.

وفي موازاة ذلك، ركز الصندوق على تعزيز المحتوى المحلي، عبر إنفاق تجاوز 590 مليار ريال بين 2021 و2024، في محاولة لبناء سلاسل إمداد محلية وتقليل الاعتماد على الواردات.

الانفتاح على العالم

كما ركز الصندوق مع إطلاق رؤية 2030 عام 2015 على التحول إلى مستثمر عالمي نشط، خاصة في الولايات المتحدة التي تستحوذ على أكثر من 40% من استثماراته الخارجية. ومنذ 2017، ضخ الصندوق قرابة 170 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي، عبر استثمارات مباشرة وشراكات مع كبرى المؤسسات المالية.

كما وسع الصندوق حضوره في قطاعات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، من خلال استثمارات في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والألعاب الإلكترونية، إلى جانب شراكات مع شركات عالمية كبرى، في إطار استراتيجية تستهدف نقل المعرفة وبناء قدرات محلية.

كما امتد هذا الحضور العالمي في دول آسيا والمملكة المتحدة بقطاعات مثل النقل المستدام والطيران؛ ما يعكس توجهاً للاستثمار في الصناعات المستقبلية ذات العوائد طويلة الأجل.

أداء مالي وتحسن في الحوكمة

على مستوى الأداء، حافظ الصندوق على وتيرة نمو قوية، حيث ارتفعت أصوله بنسبة 19% خلال 2024، مع تحقيق

بعد مرور ما يقارب عقداً من إطلاق «رؤية السعودية 2030»؛ لم يعد تقييم التجربة مقتصرًا على قياس ما تحقق من أهداف معلنة، بل بات يتجاوز ذلك إلى تحليل الأدوات التي صنعت هذا التحول وقادت مساره.

وفي صدارة هذه الأدوات، يبرز صندوق الاستثمارات العامة بوصفه المحرك الأكثر تأثيراً في إعادة تشكيل الاقتصاد السعودي خلال العقد الأخير، والداعم الرئيسي لمسار التنويع الاقتصادي.

فمع انطلاق الرؤية في 25 أبريل 2016، كان الصندوق يعمل ككيان استثماري تقليدي، بأصول ليست كبيرة، ودور يتركز في إدارة الاستثمارات المحلية. أما، فقد تحول إلى أحد أكبر صناديق الثروة السيادية عالمياً، بأصول تتجاوز 3.4 تريليون ريال بنهاية عام 2025، في انعكاس واضح لحجم التحول الذي شهدته المملكة.

من إدارة الأصول إلى صناعة الاقتصاد

منذ 2015، أعيد ربط الصندوق بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ ليصبح أداة تنفيذ رئيسية لتحقيق مستهدفات الرؤية، خاصة في ما يتعلق بتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط بشكل تدريجي.

ووفقاً لأحدث بيانات الصندوق، بلغ إجمالي الاستثمارات التي ضخها داخل المملكة، خلال الفترة بين 2021 و2025 نحو 750 مليار ريال وأغلبها وجهت إلى القطاعات ذات الأولوية.

وذكر الصندوق أن تلك التدفقات أسهمت في خلق قطاعات جديدة بالكامل، من السياحة والترفيه إلى الطاقة المتجددة والتقنيات المتقدمة.

ونتيجة لذلك، ارتفعت مساهمة الصندوق في الناتج المحلي غير النفطي بشكل ملحوظ؛ لتصل إلى 910 مليارات ريال بشكل تراكمي بين 2021 و2024؛ أي ما يقارب 10% من الناتج في عام 2024.

بناء قطاعات وشركات

ومن أبرز سمات تجربة الصندوق خلال العقد الماضي

اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي تكشف محدودية احتواء الصدمات



واجه قادة القطاع المالي العالمي، الذين تضرروا بشدة من أنباء حرب الشرق الأوسط، خلال الأسبوع الماضي، حقيقة عجزهم عن تخفيف الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الصدمات الجيوسياسية التي تزداد وتيرتها، وأدركوا أن الاعتماد على قيادة الولايات المتحدة لحل الأزمات لم يعد أمراً مضموناً كما كان لوقت طويل.

فخلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، تقلبت مشاعر المشاركين بين التشاؤم حيال تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية بسبب تفاقم صدمات أسعار الطاقة والإمدادات، والتفاؤل الحذر إزاء احتمال أن تعيد إيران فتح مضيق هرمز وتسمح باستئناف تدفق النفط والغاز والأسمدة والسلع الأخرى.

وتعهد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقديم مساعدات مالية جديدة للدول النامية الأكثر تضرراً من الصدمة الهائلة في أسعار الطاقة تصل في المجمل إلى 150 مليار دولار.

وحذرا الدول من تكديس النفط وحثاً على عدم المبالغة في تقديم دعم غير موجه وباهظ الثمن لأسعار الوقود. لكن في النهاية، لم يكن بوسعهما فعل الكثير سوى متابعة البيانات الصادرة عن طهران والبيت الأبيض.

وعلى الرغم من انتعاش أسواق الأسهم والانخفاض الحاد في أسعار العقود الآجلة للنفط يوم الجمعة، لخص وزير المالية السعودي محمد الجدعان آراء العديد من المسؤولين عندما قال إنه لا يمكنه التنبؤ بتحسين التوقعات قبل أن تبدأ الناقلات في التحرك بحرية عبر المضيق مجدداً مع تأمين بأسعار معقولة وانخفاض ملموس في أسعار الطاقة.

وقال الجدعان في مؤتمر صحفي: «إذا فتحت المياه... فأعتقد أن هذا هو ما سيؤدي، بالنسبة لي، إلى تغيير في السيناريو».

وبمجرد أن أصدر صندوق النقد الدولي خفضاً طفيفاً في توقعاته للنمو العالمي لعام 2026 إلى 3.1% بموجب السيناريو الأكثر تفاؤلاً من بين 3 احتمالات وضعها، قال الصندوق إن هذه التوقعات أصبحت بالفعل قديمة وإن الاقتصاد العالمي يتجه نحو سيناريو نمو أكثر سلبية يبلغ 2.5% فقط.

وجاء في أحدث تقرير للصندوق عن «أفاق الاقتصاد العالمي» أن طول أمد الحرب قد يدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود.

صدمة تلو الأخرى

قبل أن تشن الولايات المتحدة وإسرائيل هجماتها على إيران في نهاية فبراير، كان الاقتصاد العالمي قد بدأ للتو في التعافي من صدمة العام الماضي الناجمة عن موجة الرسوم الجمركية الباهظة التي فرضها الرئيس دونالد ترامب على

لن يسهم ذلك كثيراً في تخفيف النقص وارتفاع الأسعار بالنسبة للمزارعين الذين يزرعون الآن محاصيل الربيع في أنحاء نصف الكرة الشمالي.

ليست حربنا

عبر وزراء المالية ومسؤولو البنوك المركزية وغيرهم من المسؤولين الذين شاركوا في الاجتماعات عن ضيقهم من إقحامهم في كارثة اقتصادية أخرى بسبب أفعال ترامب.

وقال مسؤول مالي كبير حضر الاجتماعات إن مسؤولين، خاصة من أوروبا، أرسلوا رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة خلف الأبواب المغلقة مفادها أنه يتعين على واشنطن اتخاذ إجراءات لإعادة فتح المضيق. أما في العلن، فقد كانت التعليقات أكثر دبلوماسية وأقل توجيهاً للاتهامات.

وقال وزير المالية الفرنسي رولان ليسكور للصحافيين: «عقدة هذا الصراع هي مضيق هرمز. نحن بحاجة إلى فتحه، ولكن ليس بأي ثمن».

وتابع: «لا أريد أن أدفع دولاراً واحداً لعبور مضيق هرمز».

شركاء التجارة العالميين.

وكانت المناقشات حول الاضطرابات التجارية أقل حدة في اجتماعات هذا العام، وكذلك الحال بالنسبة لحرب روسيا على أوكرانيا، على الرغم من تعهد وزراء مالية مجموعة السبع بمواصلة الضغط على روسيا.

وقال رئيس قسم الاقتصاد الدولي في المجلس الأطلسي جوش ليبسكي، إن سلسلة الصدمات المتتالية التي بدأت بجائحة كوفيد-19- في عام 2020 وغزو روسيا لأوكرانيا في عام 2022 تلقن الدول درساً مفاده أن الولايات المتحدة لم تعد «القائد» للنظام الدولي ولن تقدم حلولاً بالضرورة.

وأطلق وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسننت يوم الجمعة مبادرة تدعو دول مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى اتخاذ إجراءات منسقة لضمان القدرة على الحصول على ما يكفي من الأسمدة وسط اضطراب الإمدادات من دول الخليج. لكن بعد مرور سبعة أسابيع على بدء الحرب،

«بلاك روك» تحذر من تقلص الفجوة بين الأسواق الأوروبية والأمريكية



حذرت شركة بلاك روك، أكبر مدير أصول في العالم، من أن الأسهم الأوروبية فقدت جزءاً كبيراً من جاذبيتها الاستثمارية، في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة وتقلص الفجوة في التقييمات مع الأسواق الأمريكية.

وقالت "BlackRock" إن تأثير ارتفاع أسعار النفط والغاز على الاقتصاد الأوروبي، إلى جانب الأداء القوي للأسواق، دفع الشركة إلى الحد من التفاؤل بأداء الأسواق الأوروبية.

وأوضحت أن الفجوة التي كانت تجعل الأسهم الأوروبية تبدو رخيصة مقارنة بنظيرتها الأمريكية قد تقلصت بشكل كبير، مضيفاً أن أوروبا تظل أكثر عرضة لصدمات أسعار الطاقة، وهو ما ينعكس سلباً على إنفاق المستهلكين.

وشهدت الأسواق الأوروبية تراجعاً ملحوظاً منذ اندلاع حرب إيران، حيث فقد مؤشر "Stoxx Europe 600" نحو 12% من قيمته منذ بداية الأزمة، في حين تراجع مؤشر "S&P 500" بنسبة أقل بلغت 8%.

«بلومبرغ»: صناع السياسة في البنك المركزي الأوروبي يفضلون التريث بشأن الفائدة



وبحسب الاستطلاع الذي أجرته وكالة «بلومبرغ» خلال الفترة من 9 إلى 15 أبريل الحالي، من المرجح أن يرفع البنك أسعار الفائدة مرة واحدة بواقع ربع نقطة، وسط توقعات بأن الصراع لن يؤدي إلى صدمة طويلة المدى في الأسعار.

ومن المتوقع أن يرتفع التضخم إلى 2.8% في 2026 مقابل 2% في توقعات سابقة، قبل أن ينخفض مرة أخرى هذا العام إلى 2.1% ثم يتراجع خلال عام 2027 إلى نسبة 2% التي يستهدفها البنك المركزي الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، عززت تصريحات مسؤولي البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي هذا المسار الحذر، فيما تراجع غولدمان ساكس عن توقعاته السابقة برفع الفائدة في أبريل، في إشارة إلى انحسار الضغوط العاجلة لتشديد السياسة النقدية في الوقت الراهن.

وتوقع استطلاع رأي أن يرفع «البنك المركزي الأوروبي» أسعار الفائدة خلال اجتماعه في يونيو المقبل، في الوقت الذي أدت فيه الحرب الإيرانية إلى ارتفاع معدلات التضخم هذا العام.

يتجه النقاش داخل البنك المركزي الأوروبي نحو الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير خلال الشهر الحالي، مع تفضيل التريث قبل اتخاذ أي قرار بشأن تداعيات الحرب الإيرانية على التضخم والنمو، حسب ما ذكرته مصادر لوكالة «بلومبرغ».

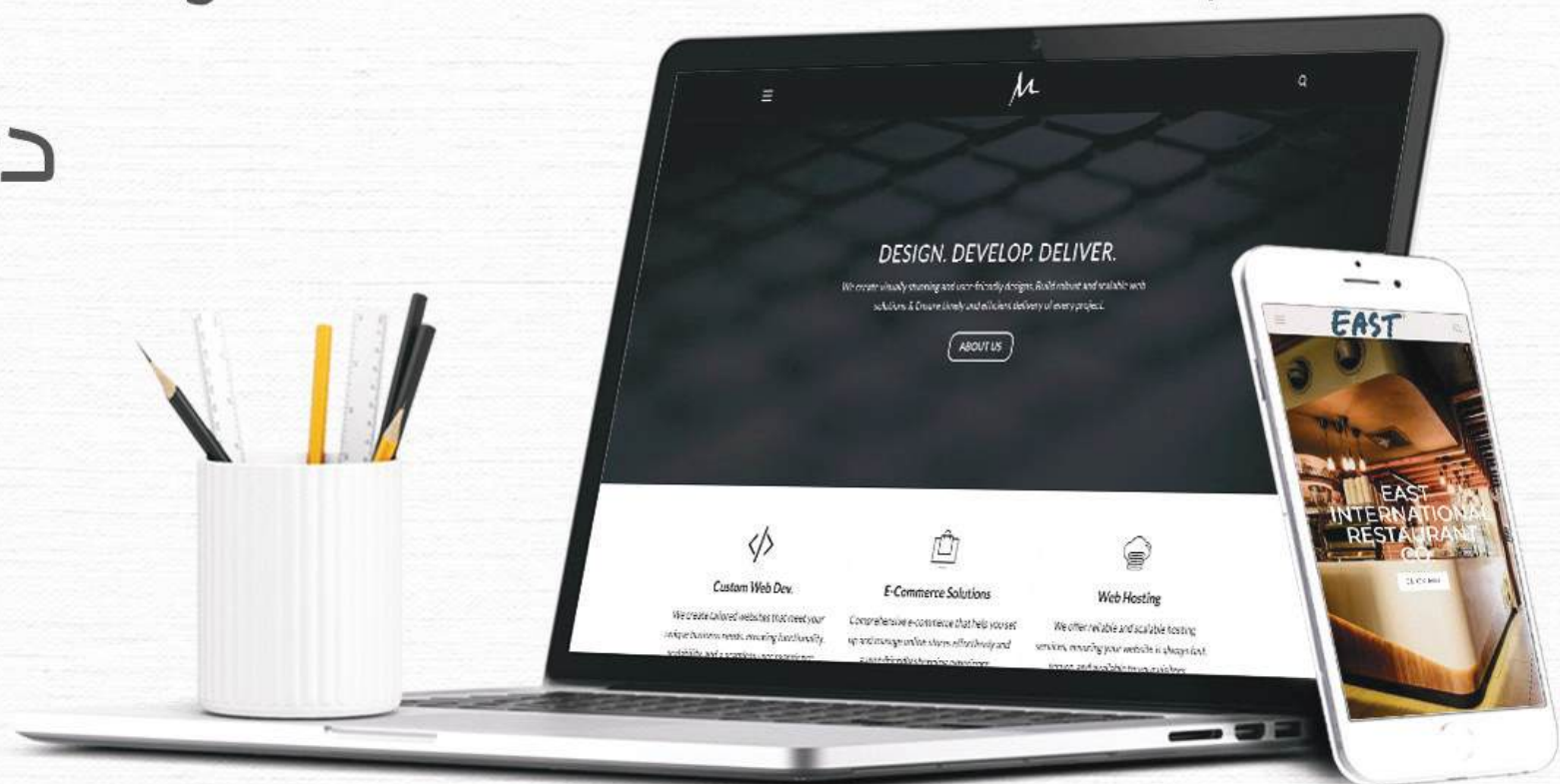
ويعكس هذا التوجه قناعة متزايدة بأن المعطيات الحالية لا تزال غير كافية للحكم على حجم الأثر الاقتصادي للصراع، خاصة في ظل استمرار مفاوضات السلام وتراجع أسعار الطاقة عن مستوياتها المرتفعة الأخيرة.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

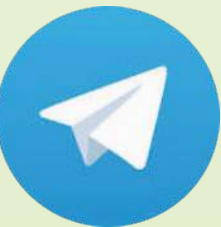
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

أوروبا تعتمزم الإعلان عن توصيات لخفض الطلب على الطاقة

المفوضية الأوروبية تدرس العمل عن بُعد ودعم النقل العام لتقليل استهلاك الوقود

تخطط المفوضية الأوروبية للإعلان عن توصيات احترازية الأسبوع المقبل، بهدف خفض الطلب على الطاقة بعد ارتفاع أسعارها إلى مستويات قياسية بسبب الحرب في الشرق الأوسط.

ومن بين هذه التوصيات تشجيع العمل عن بُعد، ودعم النقل العام لتقليل استهلاك الوقود، وتحسين كفاءة الطاقة، والمساعدة في التحول إلى الطاقة النظيفة، فيما أشارت المفوضية إلى أن هناك تدابير أخرى قيد الدراسة لمعالجة نقص وقود الطائرات.

وتتضمن الخطة أيضاً خفض الضرائب على تقنيات الطاقة النظيفة، ووضع أهداف «طموحة» للكهربة، ودعم قطاعات السيارات الكهربائية والبطاريات، إلى جانب خفض تكاليف الكهرباء عبر تعديل قوانين سوق الطاقة، وجعل ضرائب الكهرباء أقل من ضرائب الوقود الأحفوري، فضلاً عن دعم الأسعار والدخل، وعدم فرض ضريبة أوروبية موحدة على الأرباح.

وتتماشى هذه الإجراءات مع التدابير التي تم تنفيذها خلال أزمة الطاقة التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf